



جمعية الأمم المتحدة
للبيئة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة



فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية
المعني بمكافحة القمامة البحرية والجسيمات
البلاستيكية البحرية الدقيقة
الاجتماع الثالث

بانكوك، 18-22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019

تقرير الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بمكافحة
القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة

أولاً - مقدمة

1- عُقد الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بمكافحة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بانكوك، في الفترة من 18 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

2- واستمع المشاركون إلى رسائل مسجلة بالفيديو من السيد أولاً إلفيستون، وزير المناخ والبيئة في النرويج، ورئيس الدورة الخامسة المقبلة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، ومن السيدة إنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك إلى رسالة ترحيب من السيدة ديشن تسيرينغ، المديرة الإقليمية لبرنامج البيئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

3- وأفاد السيد إلفيستون في كلمته بأن القمامة البحرية هي إحدى أسرع المشكلات البيئية نمواً، وتصاحبها آثار خطيرة على صحة المحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية. وأشار إلى أن جمعية الأمم المتحدة للبيئة أكدت في دورتها الثالثة أهمية وقف تصريف القمامة والجسيمات البلاستيكية الدقيقة في المحيط وفقاً تاماً.

4- وقالت السيدة أندرسن في كلمتها إن الاجتماع يمثل جزءاً من رحلة غايتها مكافحة القمامة البحرية، وبدأت باعتماد برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في عام 1995. وفي عام 2017، وافقت جمعية الأمم المتحدة للبيئة على دعم الإنهاء طويل الأجل لعمليات تصريف القمامة والجسيمات البلاستيكية الدقيقة في المحيطات. وأعربت عن تفاؤلها بإمكانية التصدي للتحديات، ولكنها أضافت أن القيام بذلك يتطلب اتخاذ الإجراءات والقرارات، وإعطاء قيمة للأشياء التي يلقونها البشر، والاعتماد على العلم لتوجيه البشرية في الاتجاه الصحيح. وسيبين المشاركون في الاجتماع، بعملهم معاً، قوة التعاون الدولي، بالاستفادة من العمل

الذي أنجزوه في السنوات السابقة، وبقيادتهم للسياسات الرامية إلى تخفيض كميات القمامة البلاستيكية في البيئة البحرية.

5- وأقرت السيدة تسيرينغ، في كلمتها، بأن المنطقة هي إحدى أكبر منتجي القمامة البلاستيكية، الأمر الذي يزيد بوجه خاص من أهمية عقد الاجتماع في بانكوك. وقد عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئة التنسيق المعنية ببحار شرق آسيا في الأسبوع الماضي وفي الموقع نفسه اجتماع أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الحلول لجنوب شرق آسيا (SEA of Solutions)، الذي يركز على المنطقة، وأكد الاجتماع أهمية العلم والبيانات كأساس لاتخاذ القرارات السليمة، بما في ذلك التحول نحو اقتصاد التدوير. وفي جلسة لإعلان التبرعات، أعرب عدد مختلف من أصحاب المصلحة عن التزاماتهم في مجالات مثل إنتاج مواد التغليف التي تسهل إعادة تدويرها. وكذلك استمع المشاركون إلى إفادات بشأن ضرورة فهم موقف الفئات المحرومة عند الإسهام في إيجاد حلول أكثر استدامة وأهمية تحسين التواصل مع أصحاب المصلحة.

ثانياً - افتتاح الاجتماع

6- افتتح الاجتماع السيد أولف بيورنهولم، نائب أمين مجالس الإدارة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بصفته أميناً للاجتماع، وذلك يوم الاثنين 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الساعة 10:15.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

أف - الحضور

7- حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبرودا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبلجيكا، وبليز، وبنغلاديش، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وتوفالو، وتونغا، وتيمور - ليشتي، والجزر السود، وجزر سليمان، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورواندا، وسانت كيتس ونيفس، وسري لانكا، وسنغافورة، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، والصومال، والصين، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيت نام، وقطر، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكوبا، وكوستاريكا، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولبنان، وليبيا، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، وميانمار، وناميبيا، والنرويج، ونيوزيلندا، وهايتي، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

8- وحضر الاجتماع أيضاً ممثل لوكالة تابعة للأمم المتحدة هي: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

9- ومثلت كذلك الهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية والصناعية والأكاديمية وغيرها من الهيئات التالية: الجمعية الكونغولية للتنمية الزراعية، ومؤسسة تسو تشي البوذية، ومركز قانون البيئة الدولي، والمركز الدولي للقانون البيئي المقارن، ومعهد جزيرة الأرض، ووكالة التحقيقات البيئية، والاتحاد الأوروبي، وقاعدة بيانات الموارد العالمية - أريندال، والتحالف العالمي لبدائل الترميد، ومنظمة "غرينبيس" الدولية، ومؤسسة هايتي لتمويل البحوث المتعلقة بالكوليرا، والجمعية الدولية لطلبة العلوم الزراعية والعلوم المتصلة بها، والمجلس الدولي للرابطات الكيميائية، والشبكة الدولية للتخلص من الملوثات العضوية الثابتة، ومنظمة حفظ المحيطات، وصناديق بيو الخيرية (Pew Charitable Trusts)، وبرنامج تنمية المناطق الريفية، ومركز تنمية القوة في التنوع (Strength in Diversity Development Centre)، ومجلس الولايات المتحدة للأعمال التجارية الدولية، والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية، والمجلس العالمي للبلاستيك، والصندوق العالمي للطبيعة.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

10- في الجلسة الافتتاحية للاجتماع، ووفقاً للفقرة 3 من المادة 63 والفقرة 2 من المادة 18 من النظام الداخلي لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، انتُخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتركية لعضوية مكتب الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بمكافحة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة:

الرئيسة: السيدة جيليان ديمبستر (نيوزيلندا) (دول أوروبا الغربية ودول أخرى)

نائبا الرئيسة: السيد ساتورو ينو (اليابان) (دول آسيا والمحيط الهادئ)

السيدة روز ماكيننا موشيري (كينيا) (الدول الأفريقية)

السيد رسلان بوتوفسكي (الاتحاد الروسي) (دول أوروبا الشرقية)

المقررة: السيدة كارن واتسون (غيانا) (دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)

ومتثلت السيدة موشيري في الاجتماع السيدة ماكسين خاكاسا (كينيا).

11- ومن المقرر أن يعمل أعضاء المكتب بهذه الصفة في أي اجتماعات لاحقة يعقدها فريق الخبراء، وذلك حتى الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

جيم- إقرار جدول الأعمال

12- أقر جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة UNEP/AHEG/2019/3/1/Rev.1.

1- افتتاح الاجتماع

2- المسائل التنظيمية

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال؛

(ج) تنظيم العمل.

3- معلومات مستكملة عن العمل السابق لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية.

4- بيانات عامة.

5- تحديد جميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومبادراتها وخبراتها ذات الصلة بمسألة القمامة البحرية، بما في ذلك القمامة البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة.

6- تعريف بالأنشطة عملاً بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4 بشأن القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة:

(أ) الجرد؛

(ب) الموارد أو الآليات التقنية والمالية؛

(ج) منهجية تقييم الفعالية؛

(د) اللجنة الاستشارية العلمية.

7 - مسائل أخرى.

8 - تحديد الخيارات في سياق الإعداد للدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

9 - اختتام الاجتماع

دال- تنظيم العمل

13- وجهت الرئيسة انتباه المشاركين إلى مدونة قواعد السلوك المتعلقة بمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في مناسبات منظومة الأمم المتحدة، التي تلقاها جميع المندوبين المسجلين، ودعتهم إلى التصرف بنزاهة واحترام تجاه جميع المشاركين في الاجتماع.

14- وفي سياق الإشارة إلى تمديد ولاية فريق الخبراء في قرار جمعية البيئة 6/4، وجهت الانتباه إلى برنامج العمل المقترح الوارد في الوثيقة UNEP/AHEG/2019/3/INF/1/Rev.1.

15- وقالت الرئيسة إن الاجتماع قد يرغب في تشكيل فرق عمل فرعية لمناقشة البنود الفرعية 6 (أ) إلى (ج) من جدول الأعمال، من أجل إتاحة الفرصة لإجراء حوار يتسم بقدر أكبر من المشاركة والتفاعل، بالإضافة إلى الحوار الذي جرى في الجلسات العامة. وستكون فرق العمل الفرعية هذه غير رسمية وستتوزع مناقشاتها في الجلسات العامة. ويبين التقرير الرسمي للاجتماع ما نظرت فيه الجلسات العامة من المواضيع الواردة من الفرق الفرعية.

16- وبعد مناقشة المسألة، تقاربت وجهات النظر حول الرأي القائل بتشكيل فرق عمل فرعية غير رسمية لمناقشة البنود الفرعية 6 (أ) إلى (ج) من جدول الأعمال. ويشارك في تيسير هذه الفرق عضو في المكتب أو ممثل لمجموعة إقليمية وممثل من المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة. وستناقش فرقنا العمل 1 و2، ولكل منهما ميسران مشاركان، موضوعي الجرد ومنهجية تقييم الفعالية (في إطار الفترتين الفرعيتين 7 (أ) و (د) من القرار 6/4 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة)، في حين ستناقش الفرقتان 3 و4، ولكل منهما ميسران مشاركان أيضاً، موضوع الموارد أو الآليات التقنية والمالية (في إطار الفقرة الفرعية 7 (ب) من ذلك القرار). وبالنسبة لفرقتي العمل 1 و2 سيكون الميسران المشاركان هما السيد رسلان بوتوفسكي (الاتحاد الروسي) والسيدة ليدا رينهات (مندی أصحاب المصلحة من أجل مستقبل مستدام) (الفرقة 1)، والسيد أيوب ماشاريا (كينيا) والسيد رالف شنايدر (المجلس العالمي للبلاستيك) (الفرقة 2)، في حين أن الميسرين المشاركين للفرقتين 3 و4 سيكونان السيد تيرني براديب كومارا (سري لانكا) والسيد غريفيوز أو شينينغ (مركز العدالة البيئية والتنمية) (الفرقة 3)، والسيد ناثان غلاسي (نيوزيلندا) والسيد فيليب جاكوب (معهد التنمية المستدامة والبحوث) (الفرقة 4).

17- وأعرب أحد الممثلين عن قلقه إزاء نهج مشاركة ممثلي المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة في التيسير لفرق العمل الفرعية غير الرسمية. وقالت الرئيسة إن الميسرين المشاركين لفرق العمل الفرعية غير الرسمية سيلخصون شفويًا المناقشات التي تجري في تلك الفرق.

رابعاً- معلومات مستكملة عن العمل السابق لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية

18- قدمت الرئيسة وممثل للأمانة معلومات مستكملة عن العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء في أول اجتماعين عقدهما في أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر 2018 وما أنجزه منذ ذلك الحين. ووجهت الرئيسة الانتباه إلى ما قرره جمعية البيئة، في قرارها 6/4، بتمديد ولاية فريق الخبراء حتى الدورة الخامسة للجمعية مع الاستفادة من العمل الذي سبق إنجازه.

19- واستمر العمل بشأن العقبات التي تعرقل مكافحة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة من جميع المصادر، والخيارات المتاحة في هذا الصدد بغية وضع نهج شامل، وبشأن توفير خيارات لمواصلة العمل، مع الاسترشاد بموجز مقرري السياسات الوارد في الوثيقة

UNEP/AHEG/2018/1/INF/3 وبموجز ورقات المناقشة بشأن خيارات الإدارة الوارد في الوثيقة UNEP/AHEG/2018/2/2.

20- وخلال الاجتماعات السابقة، لاحظ العديد من الخبراء أن الاستجابة الفعالة ستتطلب اتفاقاً جديداً ملزماً قانوناً. ويتعين إزالة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة من المصادر البرية والبحرية، وتجنب تسربها، وذلك أيضاً باتباع نهج كلي قائم على الأدلة ويتناول دورة الحياة الكاملة، بهدف الانتقال إلى أسلوب التدوير المقتصد في الموارد في إدارة البلاستيك. ويتسم المنع هنا بالأهمية البالغة وتوضع له الأسبقية. ومن الأهمية بمكان أيضاً معالجة مشكلة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة القديمة الموجودة بالفعل في البيئة.

21- وفيما يتعلق باستمرار عمل الفريق، اقترح المشاركون أنه يلزم تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات على الصعيد الدولي وإنجاز المزيد لدعم النهج القائمة على الأدلة، وتحسين فهم آثار القمامة البلاستيكية على البيئة البحرية، وتشجيع القضاء عليها على كافة المستويات. واقترحت في هذا الصدد عدة خيارات، بما في ذلك إنشاء مركز معارف عالمي يمكنه وضع منهجيات رصد منسقة؛ وجمع البيانات والأسس العلمية القوية والممارسات العلمية السليمة من جميع الجهات الفاعلة والمصادر وتصنيفها وتبادلها علناً؛ ووضع مبادئ توجيهية بشأن أخذ العينات من الجسيمات البلاستيكية البحرية الكبيرة والدقيقة وتحليلها؛ وتحديد المشاريع الإرشادية والروابط مع الأنشطة الإقليمية؛ والتحديد التصنيفي للجهات الفاعلة والمبادرات والنهج. ويمكن لمركز المعارف أن يشرع في تنفيذ الأنشطة؛ ويعمل كمركز لتبادل المعلومات من أجل دعم جميع أصحاب المصلحة في معالجة جوانب منع تكون القمامة البحرية واستعادتها على نحو سليم بيئياً وعلى أساس تحديد المخاطر؛ وينظر في إنشاء فريق استشاري علمي وتقني بالاستفادة من عمل الآليات القائمة؛ وينظر في إجراء دراسة مشتركة بين الوكالات للجوانب الصحية والبيئية لمسألة المواد البلاستيكية باستخدام نهج يعالج المسألة من المنشأ إلى البحر؛ ويجري تحليلاً للتكاليف والفوائد الناتجة عن خطط الانتقال الوظيفي؛ وينظر في إعداد خلاصة وافية لمبادرات الصناعة الرامية إلى تعزيز الشفافية؛ ويقدم الأمثلة على الإجراءات القائمة على الصعيد الوطني، مثل المسؤولية الممتدة للمنتج.

22- وفيما يتعلق بتعزيز التنسيق والحوكمة، جرى التأكيد على أن المعلومات والبحوث تمثل عوامل تمكينية حاسمة وأنه ينبغي اتباع نهج عام شامل وشفاف يقوم على الأدلة، مع وضع الأسبقية للإزالة الكاملة والمنع. وشملت المجالات الرئيسية التي ينبغي النظر فيها الترابط بين العلوم والسياسات؛ والتعاون الدولي؛ وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين؛ وحقائق الاختلافات في السياقات والقدرات. وتشمل الخيارات، التي اقترحها المشاركون لتعزيز التنسيق والحوكمة، تعزيز التنسيق العالمي عن طريق توسيع نطاق الشراكات والآليات القائمة، وقد يكون ذلك بواسطة هيكل تنسيقي جديد يستند إلى المبادرات القائمة؛ وتحسين التنسيق الإقليمي، ولا سيما من خلال الصكوك الدولية؛ وتشجيع الأشكال الجديدة من التمويل والدعم التقني وتعزيز الأشكال القائمة منهما؛ ومعالجة الاحتياجات والفرص في مجال بناء القدرات، ولا سيما للبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمعات المحلية؛ ومساعدة الحكومات والكيانات الأخرى في الحصول على الموارد المتاحة؛ والنظر في وضع اتفاق دولي ملزم قانوناً بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة؛ والنظر في إنشاء منتدى عالمي يمكن الحكومات وقطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى من تبادل الخبرات وتنسيق العمل.

23- وانتقل ممثل الأمانة إلى الحديث عن العمل الذي ينجزه برنامج البيئة، وقال إن الاستعراض العالمي للقوانين والأنظمة الوطنية بدأ في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء. ويجري وضع مبادئ توجيهية لخيارات السياسة العامة الرامية إلى معالجة مسائل من قبيل المواد البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة، وتجري صياغة مجموعة أدوات سياساتية تتاح على شبكة الإنترنت وتتلصق بالمواد البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة، وغير ذلك من

أدوات السياسات المتعلقة بمنع تشكل القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع فرع المحيطات والمناطق الساحلية التابع للفرق المعني برصد الأرض (GEO Blue Planet) ومع أفرقة أخرى من أجل تحسين الرصد وتوافر البيانات، وقد اضطلع بعدد من أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك تنظيم الدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة والمناسبات المخصصة لتدريب المدربين في مجال الرصد والتقييم، وحلقات العمل بشأن تعزيز القدرات المؤسسية على التصدي للاتجار غير القانوني في النفايات البلاستيكية.

24- وفي المناقشة التي تلت ذلك، قال عدة ممثلين إنه ينبغي تعزيز الصلة بالعمل المنجز خلال الاجتماعات السابقة لفرق الخبراء، بوسائل منها إتاحة الوثائق السابقة ذات الصلة لكي يطلع عليها الاجتماع. وقالت الرئيسة إن الأمانة ستتابع بشأن هذا الطلب.

خامساً - بيانات عامة

25- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أدلى ممثلو المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة والشراكات ببيانات عامة.

26- واغتنم العديد من الممثلين الفرصة لتهنئة الرئيسة على انتخابها وللإعراب عن امتنانهم للدول الأعضاء التي قدمت التمويل الذي أتاح عقد الاجتماع. وكذلك توجه عدد من الممثلين بالشكر لحكومة تايلند على استضافة الاجتماع ولأمانة على تنفيذها للترتيبات اللوجستية، بما في ذلك إعداد وثائق العمل.

27- وفي سياق الإشارة إلى أن جدول الأعمال البيئي الدولي ظل يتناول مسألة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة منذ انعقاد الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة الأولى في نيروبي في عام 2014، أشار عدد من الممثلين إلى تكرر التأكيد على ضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات فعلية للتصدي لمشكلة القمامة في جميع قرارات الجمعية اللاحقة بشأن هذه المسألة، الأمر الذي أدى إلى إنشاء فريق الخبراء في العام 2017. ووجه الكثيرون الانتباه إلى المعدل المفرغ لتزايد كميات القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة في محيطات العالم.

28- وتتقارب وجهات النظر حول الرأي القائل بأن مشكلة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة تشكل تهديداً لجميع البلدان، بما فيها البلدان غير الساحلية، لأن لها عواقب اقتصادية وإيكولوجية واجتماعية خطيرة تهدد بعرقلة التقدم نحو التنمية المستدامة. وأشار إلى أنه من الثابت علمياً أن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة تشكل تحدياً خطيراً لاستدامة البيئة البحرية، وهي بهذا تمثل أيضاً تحدياً للبشر، الذين يتأثرون بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق السلاسل الغذائية ووسائل أخرى. ووجه العديد من الممثلين الانتباه إلى الطابع العالمي للمشكلة. وتظهر المواد البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة حتى في أكثر المناطق بعداً عن العمران مثل القطب الشمالي، وفي جميع أنواع الأحياء البحرية. وبالنظر إلى الطابع العالمي لهذه المسألة، أكد العديد من الممثلين مجدداً أهمية التعاون الدولي من أجل إيجاد حلول فعلية. وقال العديد من المشاركين إن التقدم سيظل محدوداً ما لم يتبع نهج عالمي. وساد الإقرار بأنه على الرغم من أنه قد لا يوجد حل واحد يناسب الجميع، نظراً لتنوع الظروف الوطنية، فإنه ينبغي اتخاذ إجراءات متضافرة وفقاً للسياسات والنهج والظروف الوطنية. وأشار بعض المشاركين إلى أنه سيلزم إيجاد حلول عالمية إلى جانب الحلول الإقليمية والوطنية والمحلية، وأن هذه الحلول ينبغي أن تُشرك الجهات الفاعلة المحلية، التي تكون لديها في كثير من الأحيان الخبرات المحددة اللازمة لمعالجة جوانب معينة من المشكلة.

29- وبالنظر إلى أن كميات القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة تتشأ كلها تقريباً من مصادر برية، اقترح عدد من الممثلين أن اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة للمواد البلاستيكية، التي ترسخ نُهج دورة الحياة، ومبادئ التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير في جميع جوانب الاقتصاد، واتباع نهج متكامل وكلي لإدارة النفايات يمكن أن يسهما إسهاماً كبيراً في منع تشكل القمامة البحرية والجسيمات

البلاستيكية البحرية الدقيقة. وقال أحد الممثلين إن على جميع البلدان أن تسن قوانين وطنية تحظر إنتاج واستهلاك أنواع محددة من البلاستيك أو تثني عن ذلك، كما ينبغي عليها أن تكفل إنفاذ هذه القوانين بصرامة. وفي هذا السياق، قدم العديد من الممثلين تفاصيل عن التشريعات والسياسات الوطنية التي وضعتها بلدانهم لإدارة النفايات بوجه عام، وللتقليل من القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة بوجه خاص.

30- وقال عدد من الممثلين إن حكوماتهم اتخذت تدابير لزيادة الوعي العام بالأضرار البيئية الناتجة عن استعمال المواد البلاستيكية التي تستخدم لمرة واحدة. وشدد عدد كبير من المشاركين على أهمية هذه التوعية. وقد حظرت بعض الدول المواد البلاستيكية التي تستخدم لمرة واحدة أو فرضت رسوماً تقييدية على إنتاجها واستهلاكها. وتنتظر بلدان أخرى في فرض حظر كامل على تصنيعها واستيرادها. وفي أحد البلدان، حظرت المواد البلاستيكية التي تستخدم لمرة واحدة في مناطق المحميات الطبيعية. وركز كثير منها على تقليل استعمال منتجات المواد البلاستيكية التي تستخدم لمرة واحدة، وعلى إعادة الاستخدام وإعادة التدوير. وكان حظر الأكياس البلاستيكية أحد التدابير التي اتخذت في العديد من الدول. وفي بعض البلدان، اتبع نهج شامل يحظر إنتاج هذه الأكياس واستيرادها واستخدامها، بينما اعتمدت بلدان أخرى قوانين تحظر الأكياس والزجاجات البلاستيكية على حد سواء. ومع ذلك، يصعب في كثير من الأحيان إنفاذ مثل هذه القوانين، ويعزى ذلك إلى جملة أمور منها أن الأكياس والزجاجات البلاستيكية المهرية كثيراً ما تستورد بصورة غير قانونية من الدول المجاورة التي لا تطبق الحظر؛ ولذلك، شدد بعض الممثلين على ضرورة تنسيق الإجراءات المتخذة. وقال العديد من الممثلين إنهم سيرحبون بفرصة مناقشة البدائل، بما في ذلك اعتبارات نهج دورة الحياة، وكذلك الاعتبارات المتعلقة بالتكاليف. واقترح أحد الممثلين استخدام الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز لتشجيع الأعمال التجارية التي تنتج أو تستورد المنتجات البلاستيكية حالياً على تنفيذ الحلول البديلة.

31- وقال عدد من الممثلين إن على منتجي السلع التي يحتمل أن تكون ملوثة واجب إدارة دورة حياة تلك المنتجات على النحو المناسب. وقال بعض الممثلين إنه ينبغي تطبيق مبدأ "تعزيز الملوثة" على قطاع صناعة المواد البلاستيكية. وأفاد عدة ممثلين بأن حكوماتهم تعمل مع أوساط الأعمال التجارية المحلية لإنجاز أهداف متطلعة إلى المستقبل وطموحة وقابلة للتحقيق وتنفيذ حلول مبتكرة. ويجري استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص، على سبيل المثال، لتشجيع تطوير تكنولوجيات جديدة؛ ولاستعادة القيمة من المواد البلاستيكية وتحسين تصميم المنتجات؛ وزيادة قابلية المنتجات لإعادة التدوير. وقال أحد الممثلين إن جماعات الضغط القوية لقطاع الأعمال في بلده لا تزال توجه رسائل متناقضة إلى الجمهور، وأضاف أن حكومته تجد نفسها ملزمة بالعمل على التصدي لذلك. وأبرز ممثل آخر انتشار الالتزامات التي يتعهد بها القطاع الخاص باعتبار ذلك تطوراً إيجابياً.

32- وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في العديد من البلدان، قال عدة ممثلين إنه ينبغي توخي الحذر عند الدعوة إلى إجراء تغييرات أساسية في الصناعة. فإذا فقدت ملايين الوظائف نتيجة لها، ستتسبب عن ذلك اضطرابات اجتماعية وزيادة في البطالة بين الشباب. ولكن ممثلاً آخر قال إن هذه التغييرات يمكن أن تؤدي أيضاً إلى إيجاد وظائف "أكثر مراعاة للبيئة" ووظائف لائقة أكثر، ولا سيما للنساء والشباب.

33- وشدد العديد من الممثلين على أهمية منع القمامة البحرية بالتعامل مع دورة حياة البلاستيك بأكملها ومناقشة الحلول الممكنة الشاملة لعدة قطاعات. وذكر أحد الممثلين الانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والإدارة المستدامة للمواد الكيميائية والنفايات، والمعالجة الفعالة لمياه الصرف الصحي، ومعالجة المصادر البحرية للقمامة، بما في ذلك الجسيمات البلاستيكية الدقيقة، ورصد القمامة البلاستيكية البحرية وتنظيف البيئة منها، باعتبارها جميعاً عوامل أساسية. وشدد آخر على ضرورة اعتماد نهج دورة الحياة الذي تتحمل فيه الدول المسؤولية عن الآثار الناتجة عن قراراتها، مع الاعتراف بتكاليفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وأشار ثالث إلى أن المشاركين شددوا في الاجتماعات السابقة لفريق الخبراء على ضرورة اتباع نهج كلي يشمل دورة

الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية وجميع الوسائل البرية والبحرية التي ينتهي بواسطتها مصير تلك المواد إلى تشكيل القمامة البحرية. وأبرز الكثيرون ضرورة تغيير النموذج الأصلي للاستهلاك والإنتاج.

34- وقال بعض الممثلين إنه يلزم العمل اعتماداً على الآليات الإقليمية والعالمية الناجحة، مثل خطط العمل المتعلقة بالقمامة البحرية في إطار اتفاقيات البحار الإقليمية، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وعمليته لما بعد العام 2020، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. وقال البعض إنه ينبغي معالجة الثغرات القانونية والتقنية في الآليات القائمة من خلال نهج حوكمة متعدد الطبقات. ورحب كثيرون بالتقدم المحرز مؤخراً على الصعيد الدولي، ولا سيما مع تعديل مرفقات اتفاقية بازل في نيسان/أبريل 2019 لمعالجة مسألة نقل النفايات البلاستيكية عبر الحدود، الذي يتوقع أن يؤدي إلى تحسين مراقبة عمليات تصدير النفايات البلاستيكية غير المصنفة والإشكالية. وأشاد عدد من الممثلين باعتماد المنظمة البحرية الدولية في تشرين الأول/أكتوبر 2018 خطة العمل المتعلقة بمعالجة مسألة القمامة البلاستيكية البحرية الناجمة عن السفن. وحُدّد تحالف الكومنولث للمحيطات النظيفة كمصدر مفيد محتمل للمعلومات عن المبادرات الجديدة، وقصص النجاح والممارسات الفضلى، بالنظر إلى تنوع بلدان الكومنولث من حيث الأقاليم، والتضاريس، وحجم ومستوى التنمية فيها.

35- ووجه بعض الممثلين الانتباه إلى التدابير التي تتخذ في إطار اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث)؛ ورؤية أوساكا للمحيطات الزرقاء، التي تهدف إلى تخفيض التلوث الإضافي الناجم عن القمامة البلاستيكية البحرية إلى الصفر بحلول العام 2050؛ وإلى تنفيذ إجراءات إطار العمل المتعلق بالقمامة البلاستيكية البحرية التي وضعها وزراء البيئة في مجموعة العشرين؛ وشراكة العمل العالمي في مجال البلاستيك؛ والمقرر الذي اعتمد قبل بضعة أيام في الاجتماع السابع عشر للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، والذي يشير إلى مشكلة التلوث البلاستيكي. وقدم ممثلو عدد من الكيانات معلومات مستكملة عن المبادرات ذات الصلة التي اتخذت من جانب منظماتهم وفي إطار ولاياتهم. ورأى العديد من الممثلين أن من الجدير بالتقدير أن مسألة آثار التلوث البلاستيكي على أنواع الأحياء المائية طُرحت كمسألة ناشئة في سياق أطر عمل مختلفة تتعلق بالتنوع البيولوجي وحفظ الطبيعة، مثل معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة. واقترح عدة ممثلين استخدام هذا الزخم لمعالجة الثغرات المتبقية على الصعيد العالمي.

36- وأشار بعض الممثلين إلى طلبات التخطيط والتحليل التي قدمت في الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، وقال بعض الممثلين إن من المهم أن يضع فريق الخبراء هذه المواضيع ويناقشها ضمن السياق مع مراعاة الغرض، متعاملاً معها كلبانات تشكل استجابة دولية أقوى لمشكلة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. وفيما يتعلق بالجرد، على سبيل المثال، أُشير إلى أنه يلزم إجراء رصد منتظم للتقدم المحرز، الأمر الذي يتطلب وجود آلية جرد مستدامة. وقال بعض الممثلين إن من شأن تقييم فعالية خيارات الاستجابة الممكنة أن يتيح قياس ما تحقق من تقدم نحو تحقيق الأهداف العالمية التي تم تحديدها، وفي المقام الأول الغاية 14-1 من أهداف التنمية المستدامة (منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025)، وفي نهاية المطاف القضاء على جميع أشكال تصريف القمامة البلاستيكية في المحيط. وقال عدد من الممثلين إنه من أجل تحقيق هذا القياس، يلزم المزيد من البيانات والبحوث لتوفير قاعدة علمية ومعرفية قوية. وبالإضافة إلى ذلك، قال البعض إنه يلزم وضع ترتيبات مالية وتقنية قوية من شأنها أن تدعم الجهود الوطنية، لأن العديد من الدول، ولا سيما النامية منها، يفتقر حالياً إلى القدرات والمعرفة التقنية لإنفاذ القوانين والسياسات التي اعتمدها من أجل التقليل من القمامة البحرية.

37- وقال عدد من الممثلين إنه ينبغي أن يكون التركيز الذي يوجهه الفريق إلى ولايته الأساسية في هذا الاجتماع أكبر مما كان عليه في الاجتماعين السابقين، مما قد يمهّد الطريق نحو قرار جوهري وطموح. ويتعين على الفريق أن يأخذ في الاعتبار التقدم المحرز حتى الآن والإجراءات التي ينبغي أن يتخذها لكي يتمكن من توفير الخيارات المتعلقة بالحلول العالمية لمشكلة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. ولوحظ أن من المهم أن تتوفر لدى فريق الخبراء رؤية واضحة لكيفية ارتباط عمله بذلك المنبر، مع تجنب التجزؤ والازدواجية في العمل. وإذا لم يتمكن فريق الخبراء من تقديم خيارات ملموسة وفعالة للحلول الرامية إلى القضاء طويل الأجل على التلوث بالمواد البلاستيكية من المصادر البرية والبحرية وفي الوقت المناسب، سنواجه المخاطرة بإصدار قرار جديد آخر يشدد على ضرورة اتخاذ الإجراءات العاجلة وعلى الحاجة إلى المزيد من التحليلات والبيانات، واحتمال إنشاء آلية تنسيق أخرى تعطي إحساساً زائفاً بالإنجاز.

38- ودعا العديد من الممثلين إلى أن يناقش فريق الخبراء بالتفصيل جميع الخيارات ذات الصلة، بما في ذلك خيار إبرام اتفاق عالمي يتناول دورة حياة البلاستيك بأكملها. وأعرب عن التأييد لوضع صك دولي ملزم قانوناً ينظم إنتاج البلاستيك والجسيمات البلاستيكية الدقيقة والتجارة فيها واستخدامها وإدارة النفايات التي تشكلها. ومع ذلك، حث عدة ممثلين فريق الخبراء على عدم إصدار حكم مسبق فيما إذا كان مثل هذا الاتفاق سيكون ملزماً أو طوعياً. وأعرب عن رأي مفاده أنه بالنظر إلى تجزؤ الإطار القانوني الحالي الذي يتناول التلوث بالمواد البلاستيكية البحرية وما يعترضه من انعدام التنسيق الذي يجعله غير فعال، تلمّ استجابة عالمية أكثر اتساقاً وتحديداً للهدف. وقال البعض إنه ينبغي لجمعية البيئة أن تمنح ولاية لوضع صك من هذا القبيل. وقال بعض الممثلين إن المناقشة بشأن هذا الصك كانت مفيدة حتى الآن وينبغي مواصلة ذلك، ودعوا إلى أن يراعي هذا الصك الظروف الوطنية وأن يدعم الحوكمة على الصعيد المحلي، وأن يعترف أيضاً بالتحديات على الصعيدين المحلي والإقليمي. غير أن البعض الآخر أشار إلى أن فريق الخبراء كلف بولاية محددة للغاية في القرار 6/4 - تحليل فعالية خيارات وأنشطة الاستجابة الحالية والمحتملة فيما يتعلق بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة على جميع المستويات لتحديد الإسهامات التي تقدمها في حل المشكلة العالمية - وحثوا فريق الخبراء على التقيد بتلك الولاية.

سادساً - تحديد جميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومبادراتها وخبراتها ذات الصلة بمسألة القمامة البحرية، بما في ذلك القمامة البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة

39- عرضت الرئيسة هذا البند من جدول الأعمال، مشيرةً إلى أنه في الفقرة 8 من القرار 6/4 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة، دُعي فريق الإدارة البيئية إلى المشاركة والمساهمة في عمل فريق الخبراء عن طريق توفير جملة أمور منها تحديد مخطط لجميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومبادراتها وغيرها من مصادر الخبرات ذات الصلة بالقمامة البحرية، بما في ذلك القمامة البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة.

40- وبالنيابة عن فريق الإدارة البيئية، قدم ممثل للأمانة الوثيقة UNEP/AHEG/2019/3/INF/5، التي تحدد الأهداف والنطاق والأنشطة والعضوية لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي أنشأها كبار مسؤولي الفريق لإجراء عملية التحديد المطلوبة.

41- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، رحب عدد من الممثلين بتشكيل فرقة العمل مع تحديد أهدافها ونطاقها. واقترح أحدهم أن يضاف إلى الأنشطة الثلاثة المذكورة في الوثيقة - عملية التحديد نفسها، وتقديم الإسهامات ودراسات الحالات الفردية والتوصيات إلى فريق الخبراء المخصص، وإتاحة تبادل المعلومات والمعارف فيما بين أعضاء فريق الإدارة البيئية - نشاط رابع هو تجنب الازدواجية.

42- وتحدث عدد من الممثلين عن المنهجية التي ستستخدم في عملية التحديد. وتساءل أحدهم عما إذا كان ينبغي أن يستخدم الجرد والتحديد نفس المنهجية، بالنظر إلى اختلاف المهمتين. وأعرب آخر عن قلقه إزاء

الازدواجية واقترح أن تُستخدَم نتائج عملية التحديد في عملية الجرد. وقال ثالث إنه ينبغي التشاور مع أكبر عدد ممكن من البلدان لضمان عملية تحديد شاملة للعمل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

43- وأعرب عدة ممثلين عن قلقهم من أن النتيجة النهائية للعملية قد لا تتاح لإقلاع الاجتماع الخامس لفريق الخبراء. واقترحوا أن يُقدَّم تقرير أولي إلى الاجتماع الرابع. ولكن ممثلاً آخر أشار إلى أن عملية التحديد تهدف إلى الاستجابة للدعوة التي وجهت إلى فريق الإدارة البيئية والواردة في الفقرة 8 من القرار 6/4، وأنها لا تقع ضمن ولاية فريق الخبراء. وبدلاً من توجيه فريق الإدارة البيئية إلى إعداد تقرير مؤقت، ينبغي لفريق الخبراء أن ينظر في أنسب وقت لعقد اجتماعه المقبل بالنظر إلى موعد تقديم النتيجة النهائية لعملية التحديد. وقالت ممثلة الأمانة إنها تعترم تقديم تقرير مؤقت عن عملية الجرد، ومن ثم فمن المنطقي أن يُقدَّم أيضاً تقرير مؤقت عن عملية التحديد. وقالت إنها ستحيل الطلب إلى فريق الإدارة البيئية.

44- وتحدث أحد الممثلين باسم مجموعة من البلدان، فقال إنه يشعر بالقلق لأن عملية التحديد أدت في الواقع إلى إنشاء منبر إضافي وفتحت المجال بالتالي لاحتمال الازدواجية. وأوضح ممثل الأمانة أن أفرقة العمل هي الآلية الداخلية القياسية التي يدير بها فريق الإدارة البيئية عمله ولا يلزم استمرار فريق العمل المنشأ حديثاً بعد انتهاء عملية التحديد. وأبرز أحد الممثلين إمكانية استخدام العمل الجاري في جميع البرامج الستة التابعة لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لإرشاد العمل الذي تقوم به فرقة العمل.

45- وأثنت ممثلة أخرى على مساهمة فريق الإدارة البيئية في العمل بشأن التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة، وقالت إنه حسب فهمها واستناداً إلى المناقشات التي جرت في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء والتوصيات الصادرة عنه، ينبغي ألا يقتصر التفاعل بين الهيئتين على عملية التحديد وحدها. ودُعي فريق الإدارة البيئية أيضاً إلى المشاركة في مناقشات فريق الخبراء، وكان الرأي المشترك هو أن عملية التحديد ينبغي أن تصب في المسعى الأكبر الرامي إلى تحسين الإدارة البيئية وزيادة التنسيق بين أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالقمامة البحرية على الصعيد القطري.

سابعاً - تعريف بالأنشطة عملاً بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4 بشأن القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة

ألف - الجرد

46- عرضت الرئيسة هذا البند من جدول الأعمال، ووجهت الانتباه إلى ولاية فريق الخبراء فيما يتعلق بالجرد على النحو المبين في الفقرة 7(أ) من القرار 6/4.

47- وعرض ممثل للأمانة الوثيقة UNEP/AHEG/2019/3/2. وبعد ذلك وصف خبير خارجي العمل الذي يجري تنفيذه بالاشتراك مع الشركاء الإقليميين من جميع أنحاء العالم. ولدعم عملية الجرد، اقترح إجراء دراسة استقصائية تكملها المقابلات المباشرة وعمليات استعراض المؤلفات. وسيقدم تقرير مرحلي إلى الاجتماع الرابع لفريق الخبراء، وتقرير نهائي إلى الاجتماع الخامس.

48- وبعد ذلك عرض خبير خارجي آخر منصة الجرد الإلكترونية ولوحة متابعة الجرد، وهما أداتان ستتيحان للمستخدمين تحليل نتائج الدراسة الاستقصائية.

49- وفي المناقشة التي تلت ذلك، رحب عدد من المشاركين بالاقتراح، بما في ذلك جوانب مثل اتباع نهج دورة الحياة في الجرد والنظر في المجموعة الكاملة من التدخلات من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي، ولكنهم مع ذلك أعربوا أيضاً عن شواغل في هذا الصدد. وتساءل أحد المشاركين عن الجهات التي سيتاح لها الوصول إلى المنصة، وكيف سيتمكن حماية البيانات من مخترقي الشبكات، وكيف سيتمكن المستخدمون من التحقق من صحة المعلومات، وما إذا كانت هناك منهجية منسقة، وما هي الوحدات التي ستستخدم في عمليات الحساب. وقالت الخبيرة الخارجية الأولى إن مؤسستها تتيح تخزين البيانات بصورة آمنة للغاية. وأضافت أن

المشروع قُدم إلى مؤسستها للموافقة الأخلاقية وهو يمثل للقاعدة التنظيمية 679/2016 الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بشأن الحماية العامة للبيانات.

50- وأشارت واحدة من الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، إلى أن لوحة المتابعة تعرض قائمة بالإجراءات وسألت عن الكيفية التي يمكن بها تحديد أي ثغرات قائمة، لا سيما من المنظور العالمي. وقالت إنه سيكون من المفيد الحصول على لمحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها في إطار اتفاقية بازل وتقديم مثل هذه التحديات الواردة من المنتديات الموازية في الاجتماعات المقبلة لفريق الخبراء. وطلب عدد من الممثلين توضيح الصلة بين الجرد وتقييم الفعالية لتجنب التداخل بين العمليتين.

51- وسأل ممثلان عن الكيفية التي يمكن أن تصبح بها عمليتا تحديد الأنشطة وتقييم الفعالية أكثر دوماً، بدلاً من أن تكونا عملية تجري مرة واحدة. وتساءل عدد منهم عن الكيفية التي ستؤخذ بها المبادرات العالمية في الاعتبار، وأشار أحدهم إلى أن العرض يفتقر إلى التحليل الذي من شأنه أن يمكّن الحكومات من تحديد ما إذا كانت الأهداف العالمية في طريقها إلى التحقق.

52- وقالت واحدة من الممثلين إنه يجري تجاهل مسألة كيفية توجيه الإجراءات نحو تحقيق الأهداف المشتركة. وأشارت إلى أن العمل العالمي يمكن أن يحفز الإجراءات الوطنية والمحلية، ويخلق أوجه تآزر، ويتجنب الازدواجية. وعلاوة على ذلك، فبالإضافة إلى المبادرات المحلية والوطنية، من المهم أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار المبادرات الدولية مثل اتفاقية بازل والاتفاقات الإقليمية ذات الصلة لكي يمكن تحديد الثغرات. وأشار ممثل للأمانة إلى أن القرار ذكر تسجيل الإجراءات والأنشطة على كافة المستويات، بما يشمل المستوى الدولي، وأن الاقتراح الذي قُدم في وقت سابق أثناء الاجتماع بشأن تحديد جميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومبادراتها وخبراتها ذات الصلة بتلك المسألة سيستخدم المنصة نفسها.

53- وتساءل عدة ممثلين عن استخدام البيانات، ومن سيحمل البيانات الوطنية، وكيف سيجري الاتصال بجميع أصحاب المصلحة، ومن سيتحقق من جودة البيانات. وحذر أحدهم أنه في غياب عمليات مراقبة الجودة، قد يُمنح تنظيف الشوائب القيمة نفسها التي تُمنح لوضع إطار تنظيمي للمواد البلاستيكية، وأضاف أن على المبادرة أن تقدم قيمة مضافة، لا مجرد عبء إبلاغ إضافي. وحذر من خطر انتشار ادعاءات القطاع الخاص الزائفة بمراعاة البيئة ومن عدم توازن الإبلاغ بسبب قصر المدة الزمنية، إذ تبلغ بعض البلدان عن الكثير من المبادرات في حين لا تبلغ بلدان أخرى عن أي مبادرات على الإطلاق. وسأل ممثل آخر عما إذا كانت البلدان التي قد تواجه صعوبات في إدخال البيانات ستحصل على الدعم لكي تُسجل بياناتها على النحو الواجب، وعن سبب تأخير الرجوع إلى المؤسسات الدولية حتى المرحلة الثانية، على الرغم من أن جمع البيانات منها سيكون أسهل وأسرع. وقال الخبير الخارجي إن التنفيذ على مراحل يمثل اقتراحاً. ويمكن تقديم التوجيهات لتلك الجهات التي لا تقدم التقارير في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وستتحقق فريق من اتساق الردود. ويمكن أن يؤدي عدم تلقي الردود من الدول إلى بدء عملية متابعة، حيث يتولى فريق مسؤولية التدقيق في اتساق الردود.

54- وعرض أحد الممثلين تقديم المعلومات التي جمعتها حكومته في إطار رئاستها لأحد المنتديات الدولية، الأمر الذي يقلل من ازدواجية العمل. وقالت ممثلة أخرى إن حكومتها تود أن تكفل اتساق المبادرة مع الولاية التي أسندتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة. وأعربت عن قلقها إزاء تعقيد العملية. وأضافت أنها، على الرغم من ترحيبها باستعراض الردود من الخبراء، تود أيضاً أن تعرف ما هي المعايير التي سيستخدمها المستعرضون وكيف سيتجنبون التحيز. ويلزم أيضاً إجراء مناقشة للجدول الزمني للعملية وللجرد. وقال ممثل الأمانة إنه يمكن إدراج المقابلات في هذه العملية. أما بالنسبة للجدول الزمني، فتتوقع الأمانة توجيهه من المشاركين في الاجتماع بشأن هذه المسألة.

المناقشات التي دارت في فرق العمل الفرعية غير الرسمية بشأن الجرد ومنهجية تقييم الفعالية

55- ناقشت كل من فرقتي العمل الفرعيتين غير الرسميتين 1 و2 البندين الفرعيين من جدول الأعمال 6 (أ) (الجرد) و 6 (ج) (منهجية تقييم الفعالية).

56- وذُكرت الرئيسة المشاركون بأنه على الرغم من أن مناقشات فرق العمل الفرعية مهمة جداً، فإن الفرق غير رسمية في طبيعتها وعُقدت لكي تتمكن الجلسة العامة من مناقشة البنود الفرعية بأكثر قدر ممكن من الفعالية.

57- وقدم السيد بوتوفسكي، الميسر المشارك، موجزاً لآخر المعلومات الواردة من الفريقين 1 و2، اللذين ناقشا الغرض الرئيسي من عملية الجرد. فهذه العملية يمكن أن تتناول عملية التحديد، بل وأن تُستخدَم أيضاً كخط أساس لتقييمات الفعالية في المستقبل. ومن شأن هذه العملية أن تُمكن من تحديد أوجه التداخل والثغرات ومن التعرف على الروابط والعلاقات المتبادلة، بما في ذلك بين الاتفاقيات ذات الصلة، من أجل المساعدة على تجنب الازدواجية والتجزؤ مع تهيئة الفرص للتعاون. ويمكن استكشاف الروابط بين عملية الجرد ومنتدى أصحاب المصلحة المتعددين. وينبغي أن يكون نطاق هذه العملية عالمياً، مع تلقي الإسهامات من المستويين الإقليمي والوطني، وينبغي أن تشمل الاتفاقيات والاتفاقيات على جميع المستويات. ويلزم أن تُضمّن دورة الحياة الكاملة، بما في ذلك المصادر في مراحل المنابع والمصببات والمصادر البحرية للقمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. وسيتوقف هيكل الجرد على توافر بيانات نوعية وكمية قوية. ويتعلق بعض البيانات المطلوبة بصحة البشر وسلامة البيئة؛ والتنوع البيولوجي والسلسلة الغذائية؛ وأسباب المعيشة وفرص العمل؛ والإنتاج الآمن والشفافية في سلسلة الإمداد؛ ودورة حياة بدائل البلاستيك وصلاحيتها؛ وتباين الآثار عبر أنواع النظم الإيكولوجية والمناطق الجغرافية؛ والكفاءة في استخدام الموارد والمواد؛ مع مراعاة الإنتاج والاستهلاك وإدارة النفايات. وينبغي أيضاً النظر في الآثار الخارجية السلبية وتكلفة التفاعل عن العمل.

58- ورأى المشاركون في فرقتي العمل الفرعيتين أن بعض الفئات يتطلب مزيداً من التفتيح وقد يلزم تقسيمها مع الحفاظ على المرونة فيما بينها. وأضافوا أن الفئة المعيارية يمكن أن تستوعب الأنشطة الميدانية، وتبين التدابير التشريعية والسياساتية على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وينبغي إضافة البنية التحتية كفتة. وقال بعض الممثلين إن الفئتين "المعيارية" و "الدليلية" تخلفان التباساً واقترحوا استخدام لغة أبسط؛ إذ يمكن استخدام "التنفيذ" بدلاً من "الدليلي"، وينبغي إضافة "الإنسان والمؤسسات" إلى "بناء القدرات". وينبغي للأمانة أن تقدم توضيحاً بشأن الجدول الزمني لاستكمال الجرد وتقييم الفعالية. وبالنظر إلى العلاقة بين العمليتين، وبغية تيسير التنسيق بينهما، ينبغي أن تكون للعمليتين فئة واحدة. وقال بعض المشاركون إن هاتين العمليتين ينبغي أن تمتدَا عبر الزمن، في حين أشار آخرون إلى أنه بالرغم من أن تمديد العمليتين قد تثبت فائدته، فهو يتجاوز ولاية الفريق. وقيل أيضاً، إنه ينبغي النظر في الظروف الخاصة بكل بلد عند قياس الفعالية. ويمكن أن توفر هذه العملية خط أساس لتقييم ما يمكن تحقيقه بالتدابير القائمة. وأخيراً، لوحظ أن من المهم تعريف الفعالية، وأن الشمولية طوال دورة الحياة قد لا تعادل الفعالية. ومن المهم أيضاً قياس الفعالية عبر الحدود، وفي هذا الصدد، ينبغي إضافة نقل النفايات عبر الحدود إلى مجالات التركيز.

59- وقالت السيدة رينهاوت، الميسرة المشاركة في الفرقة 1، إن المشاركين أعربوا في الاجتماع الثاني للفرقة عن رغبتهم في المشاركة في الفترة الممتدة بين الدورات فيما يتعلق بعملية الجرد ومنهجية تقييم الفعالية. وينبغي للأمانة أن توضح الجدول الزمني للعملية والمنهجية التي ستشارك بها الدول الأعضاء في الفترة الممتدة بين الدورات. وينبغي أن تتاح الفرصة لتحديث خيارات الاستجابة المقدمة التي نوقشت في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء في وقت مناسب قبل انعقاد الاجتماع الرابع. وأعرب عن الرغبة في إحراز تقدم سريع، وينبغي أن تقدم منهجية لتقييم الفعالية في الاجتماع الرابع لفريق الخبراء. وشدد بعض المشاركون على اهتمامهم بمناقشة الخيارات المتعلقة بإجراء عملية جرد مستمرة لكي يُنظر فيها في الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. ويمكن

الاستفادة من منتدى أصحاب المصلحة المتعددين لهذا الغرض وتعهده قاعدة بيانات للقمامة البحرية، كما ينبغي التعجيل بالعمل على إنشاء ذلك المنتدى. وجرى التأكيد على فائدة الاعتماد على التقارير الموجودة بالفعل وعلى العمل المضطلع به في هيئات أخرى، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقيات البحار الإقليمية، والبنك الدولي، ومعهد الموارد العالمية، وعملية توقعات البيئة العالمية، وعملية الجرد التي تجريها مجموعة العشرين. وينبغي إجراء جرد إقليمي لتحديد العوائق والقضايا الإقليمية وكذلك الأطر والمبادرات الإقليمية.

60- وشملت البنود التي اقترحتها مشاركون مختلفون للإدراج في جدول أعمال الاجتماع الرابع لفريق الخبراء نتائج الجرد؛ ومنهجية تقييم الفعالية؛ ومناقشة خيارات الاستجابة المحتملة، إما بشكل منفصل عن الجرد أو بالاقتران معه؛ وآخر المستجدات بشأن منتدى أصحاب المصلحة المتعددين؛ وآخر المستجدات عن خيارات الاستجابة التي نوقشت في الاجتماع الثاني.

61- وأوجز ممثل للأمانة المناقشات التي دارت في اجتماع الفرقة 2، فقال إنه بالنظر إلى تعقيد عمليتي الجرد وتقييم الفعالية وإلحاحهما، أكد المشاركون في الفرقة على ضرورة وضع جدول زمني صارم لإنجازهما. وينبغي للأمانة أن تواصل الحوار المستمر ثنائي الاتجاه مع الدول الأعضاء - على سبيل المثال، عن طريق توزيع مسودات لأسئلة الدراسة الاستقصائية للتعليق عليها، وإتاحة تحديث المعلومات التي تقدمها الدول، بما في ذلك ما يتعلق بالمنهجية، وذلك بعد الاجتماع الحالي. ورأى بعض المشاركين أن دور المكتب أساسي في هذا الصدد. وشدد على أن المؤشرات تتطلب عملاً كبيراً وينبغي أن تُناقش خلال فترة ما بين الدورتين. وعلى الرغم من أن خيارات الاستجابة المحتملة ستستند إلى عملية الجرد، تتوفر الآن بالفعل مادة كافية للبدء في صياغتها. وينبغي أن يتم العمل على الإفصاح عن البيانات بالتعاون الوثيق مع الحكومات. وشملت البنود التي اقترح إدراجها على جدول أعمال الاجتماع المقبل لفريق الخبراء الجرد نفسه؛ وموجزاً للردود على التحليل الأولي، التي قد تكشف عن ثغرات في المعلومات؛ والتقدم الذي أنجزته اللجنة الاستشارية العلمية؛ والتقدم الذي تحقق بشأن منتدى أصحاب المصلحة المتعددين؛ وخيارات الاستجابة المحتملة. واعتُبر الدور الذي تقوم به اللجنة الاستشارية العلمية في دعم هذه العملية حاسماً، وكان الرصد أحد مهامها الرئيسية. وقال عدد من المشاركين إن من المهم تجنب التكرار بأخذ التقارير ذات الصلة في الاعتبار.

62- وعندما استمع المشاركون في جلسة عامة إلى فرق العمل الفرعية، قالت واحدة من الممثلين، محدثةً باسم مجموعة من البلدان، إنه تقرر في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية لعام 2019 أن تضع وزارات البيئة استراتيجية مشتركة لإدارة النفايات. وكذلك ناقش مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر 2018، مسألة النفايات. وتظهر هذه الأنشطة مدى أهمية الموضوع بالنسبة للمنطقة. ويتعين على أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تدعم المنظمات الإقليمية، لأنها تؤدي دوراً حيوياً في ضمان تنفيذ جدول الأعمال العالمي. وأضافت أن البلدان التي تمثلها ترغب في أن يقدم فريق الخبراء المساعدة إلى المنظمات الإقليمية لكي تتمكن من معالجة المسألة على النحو المناسب.

63- وفي معرض مناقشة الجرد وفعالية خيارات الاستجابة، قال أحد الممثلين إنه لا يمكن النظر في كفاءة الخيارات بدون العمل العلمي والرصدي أو العمل التقني والمالي. وتلزم إقامة الروابط بين هذه الجوانب الثلاثة في التقييم العام للفعالية على الصعيد العالمي.

64- وقال عدة ممثلين إن من المهم أن تكون عملية الجرد عملية مستمرة، وأشار أحدهم إلى الهدف العالمي الذي يتعين تحقيقه بحلول عام 2025، وفقاً لقرار جمعية البيئة 7/3 والهدف 14-1 من أهداف التنمية المستدامة. وقال ممثلان إن الغرض من الجرد هو الحصول على صورة شاملة لخيارات الاستجابة المتاحة للنظر فيها وتوضيح ما يعنيه الجرد، بدلاً من معرفة ما يقوم به كل بلد.

65- ودعا أحد الممثلين إلى تجهيز مشروع تقرير الجرد لكي يُطلع عليه الاجتماع المقبل لفريق الخبراء، وإلى وضع منهجية منقحة لتقييم الفعالية، ومراعاة الروابط بين الجرد والمنهجية. كما اقترح إمكانية النظر في استخدام الحلقات الدراسية الشبكية لتوفير المعلومات خلال الفترة الممتدة بين الدورات.

66- وقال أحد الممثلين إن نتائج واستنتاجات التقارير يجب أن تتاح في الوقت المناسب للتمكين من إجراء مناقشات موضوعية في الاجتماع المقبل لفريق الخبراء. وقالت ممثلة أخرى إنه يتعين على الفريق أن يحقق تقدماً بشأن المناقشات المواضيعية. واقترحت إدراج الجرد وتقييمات الفعالية في جدول أعمال الاجتماع المقبل.

67- وفيما يتعلق بمساري العمل، قالت ممثلة تحدثت باسم مجموعة من البلدان، إن مجموعة البلدان التي تمثلها ترغب في تبسيط عملية الجرد وفي كفاءة استمرار العمل بعد الاجتماع، مع التركيز الواضح على دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية على المستوى العالمي. ومثلما قال ممثل آخر، فمن المهم الاعتراف بأن هناك حدوداً لما يمكن إنجازه، ولكن كمية المعلومات التي جمعت بالفعل، منذ الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، تكفي من أجل إحراز التقدم. وانتقل فريق الخبراء من مناقشة خيارات الحلول العالمية في اجتماعه السابق إلى مناقشة الجرد مجدداً في الاجتماع الحالي، ولذلك ينبغي أن يُتاح المضي قدماً في المناقشات بشأن الخيارات. وينبغي أن تكون هناك روابط أفضل قد أنشئت بالفعل بين عمل فريق الخبراء السابق والحالي. ويمكن تحسين هذه الروابط لكي تشكل نقطة انطلاق للمناقشة في الاجتماع الرابع.

68- وقال أحد الممثلين إنه في بلده، على الرغم من تمتع كل سلطة بصلاحيات اتخاذ القرار، فهي لا تتخذ الإجراءات بسبب عدم وجود قانون يلزمها بذلك. وأضاف أن السلوك يمثل جانباً هاماً ينبغي النظر فيه. وفي بلده، ويفضل القوانين التي استحدثتها السلطات المحلية، يعود المواطنون إلى الممارسات التي كانت تستخدم قبل 30 عاماً، مثل استخدام أوراق النباتات للتغليف بدلاً من البلاستيك.

69- وفيما يتعلق بترتيب المعلومات، قالت الرئيسة إنه ورد اقتراح بتناول الجرد في الاجتماع الرابع لفريق الخبراء وتناول الفعالية في الاجتماع الخامس. وورد اقتراح آخر بتناول الموضوعين في كلا الاجتماعين. ومن المهم النظر فيما إذا كان هناك وقت كاف لجمع المعلومات وإجراء تحليل سليم. وسيكون من المفيد زيادة الدقة فيما يتعلق بالمهام والأفكار المقترحة على الأمانة. وقد يمكن تقديم التوجيه إلى الأمانة قبل الاجتماع المقبل من خلال فريق توجيهي يمكنه الاستجابة لاقتراح منقح في الفترة الممتدة بين الدورتين، أو ربما عن طريق منتدى إلكتروني. وقال أحد الممثلين، متكلماً باسم مجموعة من البلدان، إنه قد يمكن للمكتب أن يدعم هذا العمل. وقال عدد من الممثلين إن من الأفضل أن يُنظر أولاً إلى ما يمكن إحرازه من تقدم في الاجتماع الثالث. وقال واحد منهم إن مجموعة أصغر قد لا تكون ممثلة للمجموعة بأكملها. وأضاف مع ممثل آخر أنه قد يكون من الممكن أيضاً أن تقدم البلدان إسهامات خطية. وقال أحد الممثلين إنه يلزم المزيد من الوضوح بشأن العمل فيما بين الدورات، فقد لا تتوفر لدى بلده القدرات اللازمة للاضطلاع به.

70- وشدد أحد الممثلين على أن ولاية فريق الخبراء تتمثل في تحديد الخيارات وتقديم المقترحات للدورة الخامسة لجمعية البيئة. ولما كانت الجمعية قد قدمت توجيهات شاملة على الصعيد العالمي، فينبغي لجدول أعمال الاجتماع المقبل لفريق الخبراء أن يرفع مستوى المناقشة إلى المستوى العالمي.

71- وأعرب ممثلان عن قلقهما إزاء التركيز على خيارات الاستجابة العالمية حصراً، وقال إن الإجراءات الوطنية، مثل تطوير البنى التحتية المحلية، قد تضيف إلى الاستجابات العالمية المثلى. وقال آخرون إنه يلزم اتخاذ الإجراءات على كافة المستويات، فهناك بالفعل ما يكفي من المعارف للاستجابة. وقالت واحدة منهم إن الاستجابة العالمية قد تحفز اتخاذ الإجراءات الوطنية، وتدفع البلدان إلى بيان وتحديد الأهداف والأولويات المشتركة. وعلى الرغم من فائدة عمل الأمانة بشأن التدابير القائمة، ليست هناك ضرورة لانتظار التقرير المنبثق عن عملية الجرد والفعالية، لأن المعارف ذات الصلة متاحة بالفعل. واقترحت إعادة النظر في خيارات الاستجابة العالمية المقترحة خلال الاجتماع الثاني لفريق الخبراء ومناقشة ما قد تنطوي عليه الاستجابة العالمية. وقد أُتيحت

للأطراف منذ ذلك الحين فرصة تقديم الردود، التي يمكن أن تستخدمها الأمانة لوضع وثيقة مناقشة تشكل أساساً لمساهمة تقدم إلى جمعية البيئة.

72- وأعرب أحد الممثلين عن تأييده لممارسة وضع قائمة الجرد، وقال إن من المهم النظر في حالات محددة تشهدها بعض البلدان.

73- ورداً على طلب إلى الأمانة بأن تقدم تقريراً عن منتدى أصحاب المصلحة المتعددين، لكي يتسنى لفريق الخبراء النظر في علاقته بالأنشطة الأخرى، مثل الجرد، قال ممثل للأمانة إنه على الرغم من أن غرفة عمليات البيئة العالمية تتناول طائفة واسعة من المواضيع، فهي تستخدم نقاط دخول مصنفة موضوعياً تسمح للمستخدم بالوصول إلى المنتدى من أجل تمثيل البيانات وتنزيلها. وتحتاج الأمانة إلى توجيه من فريق الخبراء بشأن كيفية تطوير الروابط مع المنابر والأدوات المختلفة الأخرى، وهي تدرس كيفية ضمان قابلية التشغيل المشترك وإتاحة المعلومات من خلال نقطة خدمات موحدة. وينبغي أن يوضع المنتدى على جدول أعمال الاجتماع المقبل لفريق الخبراء.

باء- الموارد أو الآليات التقنية والمالية

74- عرضت الرئيسة هذا البند، وأشارت إلى أنه عملاً بالفقرة 7 (ب) من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4، كُلف فريق الخبراء بتحديد الموارد أو الآليات التقنية والمالية لدعم البلدان في معالجة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة.

1- الموارد والآليات المالية

75- قال ممثل للأمانة، في معرض تقديمه للوثيقة UNEP/AHEG/2019/3/3، إنه استجابةً للقرار 6/4، صدر تكليف بإجراء ثلاث دراسات بشأن موضوع الموارد والآليات المالية. وسعت الدراسة الأولى إلى استكشاف الفرص والتحديات الناشئة على الصعيد الوطني، باستخدام كينيا كدراسة حالة إفرادية. وكان الهدف الأول للدراسة هو فهم المصادر البرية والبحرية للقمامة البحرية ومساراتها من أجل دعم وضع أدوات تنظيمية وقائمة على السوق لمكافحة التلوث البحري. وكان هدفها الثاني هو تسليط الضوء على التكاليف، وكذلك على الإيرادات والفرص الضائعة، من خلال استخدام خطط وأدوات التمويل المبتكرة كجزء من نهج اقتصاد التدوير. وركزت الدراسة على كينيا الساحلية، وجمعت فيها البيانات مباشرة عن طريق الدراسات الاستقصائية والاستبيانات، وتم الحصول فيها أيضاً على بيانات ثانوية من دراسات مكتوبة عن الإسهامات القطاعية والحكومية، وجرى استخدام النمذجة لتقدير التكاليف والفرص. وقدمت الدراسة عدداً من الاستنتاجات والتوصيات وسلطت الضوء على الفرص المتعلقة بالتمويل الابتكاري.

76- أما الدراسة الثانية، التي قدمها خبير خارجي، فقد أجريت بهدف إعداد قائمة جرد على الإنترنت للموارد المالية اللازمة للتصدي لمشكلة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، بحيث يمكن استخدامها لتقدير التدفقات العامة والخاصة من التمويل؛ وإنشاء قاعدة بيانات للممولين مصنفة حسب البلد؛ ولتحديد التوجهات، بوسائل منها استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل الكلمات الرئيسية، وتحديد الثغرات في السوق؛ ولوضع نقاط مرجعية لرصد المزيد من التقدم؛ ولبدء عملية لمواصلة الإبلاغ. وخلصت الدراسة إلى أن التمويل الصادر لمنع تشكل القمامة البحرية وتنظيفها في العام 2018 يقدر بحوالي 1,3 بليون دولار، وإن كان ذلك على الأرجح أقل من القيمة الفعلية. وجاء معظم هذا المبلغ، أي نسبة 62 في المائة منه، من مصادر عامة، ولهذا تلزم دراسة كيفية زيادة نسبة التمويل الوارد من مصادر خاصة.

77- وبالنسبة للدراسة الثالثة، التي تهدف إلى استكشاف مشاركة أصحاب المصلحة غير التقليديين في التصدي للتلوث البلاستيكي، فهي قيد التنفيذ وستقدم إلى الاجتماع الرابع لفريق الخبراء.

78- وفي المناقشة التي تلت ذلك بشأن الموارد والآليات المالية، حدد الممثلون عدداً من المسائل التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح أو المناقشة. وشملت تلك المسائل تعريف المصطلحين "العام" و"الخاص" في سياق التمويل؛ وكيف يمكن لصانعي القرارات استخدام المعلومات والأدوات المتاحة بفعالية؛ وماهية الأنشطة التي خصص لها التمويل الصادر في عام 2018 والبالغ 1,3 بليون دولار والصورة التي اتخذها هذا التمويل - مثل المنح أو الاستثمار المباشر أو القروض؛ والتصنيف الدقيق والمحدد للمؤسسات التي تم النظر فيها، أو التي ينبغي أن يُنظر فيها، عند وضع قائمة الجرد على الإنترنت؛ والحاجة إلى زيادة التمويل من المصادر الخاصة، بوسائل منها زيادة التركيز على مبدئي "تغريم الملوث" و"المسؤولية الممتدة للمنتج"؛ وأهمية النظر في فرص تمويل إدارة النفايات الصلبة؛ وصرامة ودقة عملية البحث عن الكلمات الرئيسية؛ والحاجة إلى الإدارة الدقيقة للعلاقة بين قائمة الجرد على الإنترنت والعناصر المالية لعملية الجرد.

79- وأعرب الممثلون أيضاً عن عدد من الشواغل، بما في ذلك ما يخص دقة المعلومات المتعلقة بالتمويل حسب البلد، وبالتالي قابليتها للاستخدام، وكذلك حقيقة أن دراسة حالة إفرادية عن بلد واحد قد لا تسفر عن استنتاجات كافية لإنجاز ولاية تحديد الموارد والآليات التي يمكن أن تدعم جميع البلدان.

80- واقترح أحد الممثلين جمع مزيد من المعلومات عن المبادرات المالية الأخرى التي يمكن تطبيقها وإدراج الموضوع على جدول أعمال الاجتماع الرابع لفريق الخبراء.

81- ورحب الخبير الخارجي بالتعليقات والمقترحات المختلفة، وقال إنه يتطلع إلى العمل مع الفريق من أجل أخذ آرائه في الاعتبار. ورداً على عدد من الأسئلة، شرح العمليات الحسابية بمزيد من التفصيل. وأشار أيضاً إلى أن العملية كانت قد ركزت على البلدان المتلقية، بدلاً من البلدان المانحة، عند حساب الإنفاق لكل منطقة؛ وأن قاعدة البيانات الإلكترونية ستوفر بمجرد تشغيلها ثروة من المعلومات التي يمكن للبلدان أن تستخدمها في الحصول على التمويل.

2- الموارد والآليات التقنية

82- عرض ممثل للأمانة الوثيقة UNEP/AHEG/2019/3/4 بشأن مشروع نهج لرسم مخططات التكنولوجيا والابتكار، وقدم بعد ذلك خبير خارجي عرضاً عن الموضوع. وقال إن الهدف من المشروع هو تحديد ونشر الموارد التقنية والابتكارات التكنولوجية ذات الصلة بمنع تشكل القمامة البحرية والنقل منها، مع التركيز بشكل رئيسي على الأجسام البلاستيكية الكبيرة، وباستخدام أنواع التكنولوجيا البرية والمائية، مع التركيز على التكاليف المنخفضة والمتوسطة. وستجمع أيضاً المعلومات المتعلقة بحالة العوائق المحتملة التي تحول دون تنفيذ الابتكارات التكنولوجية. وستشمل نواتج رسم المخططات قاعدة بيانات للابتكارات التكنولوجية، وتقريراً عن النتائج، إلى جانب مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن أفضل نقاط التدخل لمنع تشكل القمامة البحرية والنقل منها.

83- وفي المناقشة التي تلت ذلك حدد الممثلون عدداً من المسائل التي تحتاج إلى المزيد من التوضيح أو المناقشة. وقالت واحدة من الممثلين إنها كانت تتوقع النظر في المسائل المتعلقة بالموارد والآليات التقنية والمالية بالتوازي مع التركيز على الجهات الفاعلة على الصعيد العالمي التي يمكن أن تدعم البلدان في المسائل التقنية، بدلاً من التركيز على توفر التكنولوجيا. وأشار ممثل آخر إلى أن الولاية المسندة إلى فريق الخبراء في القرار 6/4 تشير إلى الموارد أو الآليات التقنية، وليس إلى التكنولوجيا والابتكار. وقال ممثل ثالث إنه ينبغي تعريف كلمة "التكنولوجيا" على أنها تشمل أيضاً الآليات والنظم التي يمكن استخدامها على نحو مفيد لمنع تشكل القمامة البحرية والنقل منها. وأبرز ممثلان أهمية أنواع التكنولوجيا نفسها، وكذلك أهمية بناء القدرات ونقل المعارف.

84- وأشار أحد الممثلين إلى أنه في جميع الاجتماعات الأربعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، حُثَّت الدول الأعضاء على وضع أولوية للفعالية من حيث التكلفة وأفضل التكنولوجيا المتاحة، وقال ممثل آخر إن أنواع التكنولوجيا الباهظة الثمن لن تكون في متناول بلده. ولكن عدة بلدان أخرى رأت أن من السابق لأوانه حصر

الدراسة في أنواع التكنولوجيا ذات التكلفة المنخفضة والمتوسطة؛ فقد تنخفض تكاليف التكنولوجيا الأكثر تكلفة مع دخولها في الاستخدام المعتادة. وقال أحد الممثلين إن إنشاء واستخدام مراكز إقليمية لمعالجة النفايات قد يمكن البلدان النامية من الوصول إلى بعض أنواع التكنولوجيا الأعلى تكلفة. وشدد آخر على ضرورة أن تتخذ البلدان قراراتها الخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا، مضيفاً أن التقرير المقترح لا ينبغي أن يتضمن توصيات.

85- وبعد ذلك سلط الممثلون الضوء على بعض المسائل التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند النظر في القيمة النسبية للموارد التقنية أو أهميتها. وتشمل هذه المجالات حجم النفايات التي يمكن أن تعالجها التكنولوجيا؛ والتداعيات التي تترتب على التكنولوجيا بالنسبة للصحة البشرية وللوظائف؛ وأهمية كفاءة منع تشكل النفايات، وليس فقط إدارة النفايات. وذكر أحد الممثلين ضرورة أن تؤخذ في الاعتبار الموارد التي تدعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتساءل آخر عن سبب تشجيع عملية رسم المخططات لأنواع التكنولوجيا والابتكارات في مجال مدافن القمامة. وقال ثالث إنه بالإضافة إلى إدارة النفايات في المصبات، ينبغي النظر في تصميم مستدام ونماذج للأعمال التجارية.

3- المناقشات التي جرت في فرق العمل الفرعية غير الرسمية بشأن الموارد والآليات التقنية والمالية

86- قال السيد غلاسي، الميسر المشارك للفرقة 4، إن المشاركين لاحظوا أن الجهود الرامية إلى تحديد الموارد أو الآليات التقنية والمالية اللازمة لدعم البلدان في التصدي لمشكلة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة ينبغي أن تنحصر في ولاية فريق الخبراء، بالنظر إلى محدودية الموارد والوقت المتاحين للأمانة. وينبغي أن يُدرج تحديد الآليات في القطاعين العام والخاص للجوانب المالية والتقنية على حد سواء. ومن المهم التمييز بين ما هو تقني وما هو تكنولوجي. وخلال المرحلة الأولية من العملية، ينبغي أن تُحدّد الجهات الفاعلة والموارد أو الآليات التقنية حصراً، مع الحرص على حفظ حياد العملية. واقتُرِح ربط الثغرات التقنية التي تم تحديدها بالموارد المالية أو آليات التمويل القائمة وبالثغرات الاستثمارية.

87- ولا تقل الوقاية من التلوث أهمية عن التصدي له، ويستتبع هذا ضرورة المحاسبة المتوازنة للتدابير المتخذة في مراحل المنابع والمصبات وفقاً لنهج دورة الحياة الكاملة. وينبغي فهرسة الابتكار من المنشأ، بما في ذلك في مجال الإنتاج وتصميم المنتجات. وأبرز عدة مشاركين فائدة مبدئي "المسؤولية الممتدة للمنتج" و"تغريم الملوث".

88- ويمكن وضع قائمة شاملة بفئات التمويل تشمل فئات مثل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمساعدة الثنائية، والموارد في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وينبغي أيضاً إنشاء قاعدة بيانات لآليات التمويل. وتوجد بالفعل آليات مالية هامة لمبادرات إدارة النفايات، وهذه يجب أن تُدرج أيضاً. وينبغي إعطاء الأولوية لمصادر التمويل التقليدية، ولكن اقترح اتباع نهج تدريجي يشمل مصادر أخرى مع تحقيق التقدم في العملية. وسيكون من الضروري، إلى جانب إنشاء الفهارس، تهيئة الظروف المواتية لتيسير الوصول إلى مصادر التمويل المدرجة في القائمة. وشجعت الأمانة على إتاحة الاطلاع على نتائج الدراسة في أقرب وقت ممكن، وينبغي إتاحة مشروع خريطة لمصادر التمويل في وقت مناسب لتناولها في الاجتماع الرابع لفريق الخبراء.

89- وقال السيد كومارا، الميسر المشارك للفرقة 3، إن بعض التعليقات الواردة من الفرقة 3 جاءت مشابهة لتعليقات الفرقة 4. ولاحظ المشاركون أن تهيئة الظروف التي تمكن البلدان من الاستفادة من التمويل ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الظروف المحددة لكل بلد. وبالإضافة إلى فئات التمويل التي ذكرتها الفرقة 4، ينبغي إدراج مصادر غير تقليدية مثل القطاع الخاص والمؤسسات. ويمكن أن يتضمن الفهرس الشامل لخيارات التمويل معلومات عن أنواع المبادرات التي يتوفر لها التمويل - على سبيل المثال، ما إذا كانت تلك المبادرات لتدابير في مراحل المنابع أو المصبات، وما إذا كانت ستركز على المستويات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية. وفي هذا الصدد، لوحظ أن "التوفيق" بين الممولين والمتلقين قد يؤدي إلى فوائد متبادلة. ولتيسير النجاح، سيلزم بناء القدرات والدعم التقني على نحو محدد الهدف في المناطق المتلقية.

90- وقد تعطي خطط المسؤولية الممتدة للمنتج حوافز لتخفيض النفايات في المصدر، وتحدد مصادر تمويل مخصصة لإدارة النفايات تقلل بدورها من آثار النفايات في مراحل المصب. ويلزم تحسين المنهجية على الصعيد العالمي لوضع خطوط أساس وطنية للقمامة البحرية من شأنها أن توجه البلدان في تحديد الأهداف والأولويات الوطنية. واقتُرِح تحسين إدارة النفايات على الصعيدين المحلي والإقليمي.

91- وسيلزم من أجل التنفيذ الفعال تحسين فهم العوائق التي تحول دون الحصول على التمويل. ومن هذه العوائق ارتفاع تكاليف المعاملات؛ ولا بد من التصدي لها وللعوائق الأخرى. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتوفير المعلومات والدعم من أجل مساعدة الدول الأعضاء في استكمال طلبات التمويل.

92- ويمكن باتباع نهج كلي قائم على دورة الحياة لحشد الموارد من خلال دعم التدابير السياساتية غير المباشرة تحقيق نتائج إيجابية أوسع نطاقاً من شأنها أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على مشكلة التلوث بالبلاستيك. وهناك علاقة تربط بين الموارد المالية والتقنية وتتبعي مواصلة النظر فيها بصورة مشتركة. وأخيراً، يمكن استخدام المعلومات الحالية ذات الصلة بالموضوع، مثل تلك التي ترد في العمل الذي أنجز لاجتماع مجموعة العشرين المعقود في حزيران/يونيه 2019 ومبادرة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، كوحدة بناء لوضع فهارس الموارد التقنية والمالية والآليات. واقتُرِح إدراج مسألة التمويل كبنود من بنود جدول أعمال الاجتماع المقبل لفريق الخبراء.

93- ويمكن إنشاء قاعدة بيانات مشتركة للتمويل؛ وإدراج المبادرات الواردة في خطط العمل الإقليمية؛ وتحسين إدارة النفايات على الصعيدين المحلي والإقليمي.

94- ورأى بعض المشاركين أن التركيز المقترح للدراسة على الحلول التكنولوجية لا يتفق مع ولاية فريق الخبراء على النحو المبين في قرار جمعية البيئة 6/4. وينبغي تغيير هذا التركيز إلى الموارد والآليات التقنية. وكان قد قُدِّم اقتراح بتطبيق منظور كلي على منهجية الجرد بالنظر إلى النُهُج الوقائية، بدلاً من مجرد البحث عن حلول للتلوث في مواقع تصريفه إلى البيئة، وذلك في سياق تطبيق نهج دورة الحياة.

95- وواصل السيد غلاسي الإبلاغ عن مناقشات المشاركين في فرقة العمل الفرعية غير الرسمية 4، فقال إنه وفقاً لأحد المشاركين، كان أحد خيارات تحديد جدول الأعمال للاجتماع الرابع لفريق الخبراء هو توحيد جميع جوانب الفقرة الفرعية 7 من القرار 6/4. واقتُرِح أيضاً أن يركز جدول الأعمال على الولاية العالمية المنبثقة عن الدورة الثالثة لجمعية البيئة. وقال بعض المشاركين إن الفريق ليس مستعداً لجدول أعمال طموح كهذا. واقتُرِح بعض المشاركين إمكانية إعداد تقرير موحد يحدد الموارد التقنية والآليات المتصلة بها، فضلاً عن الموارد والآليات المالية.

96- وفيما يتعلق بالجدول الزمني والعملية، شدد المشاركون على أهمية الحصول على معلومات شاملة لاتخاذ قرارات مستنيرة. وفي الوقت نفسه، ينبغي عدم تأخير اتخاذ القرارات، بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى مكافحة مشكلة التلوث بالمواد البلاستيكية، ومع مراعاة النهج الوقائي. وأقُرُّ بأن التشاور مع الخبراء الوطنيين على المستويات المختلفة قد يستغرق وقتاً. ويمكن اتباع نهج تدريجي، مع استحداث منتجات ملموسة وبسيطة أولاً، في الوقت المناسب لانعقاد الاجتماع الرابع لفريق الخبراء. ويتمثل أحد الخيارات في القيام أولاً بوضع قاعدة بيانات للمانحين التقليديين من أجل جرد المخزونات المالية. واتفق الرأي على أنه ينبغي إحراز أكبر قدر ممكن من التقدم خلال الاجتماع الحالي، لأن البلدان الصغيرة ستجد صعوبة في تخصيص المزيد من الموارد لهذه العملية خلال الفترة الممتدة بين الدورتين.

97- وبمجرد الاستماع إلى فرق العمل الفرعية في الجلسة العامة، أُعرب عن تأييد عام لوضع قاعدة بيانات لآليات التمويل. وأكد أحد الممثلين من جديد ضرورة تبسيط الاستجابة التي اقترحت في وثيقة الاجتماع. وقُدِّمت مقترحات بشأن أنواع المعلومات التي يتعين جمعها وإدخالها في قائمة الجرد هذه. وشملت المعلومات، الاسم

والجغرافية على حد سواء، عن الممولين والمتلقين، وعن الأنشطة الرامية إلى معالجة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة التي خُصص لها تمويل. وشدد جميع الذين تناولوا الكلمة لاقتراح مصادر للتمويل على أهمية إدراج النطاق الكامل لفئات المانحين على جميع المستويات، وسواء أكانت الجهات المانحة تقليدية أو غير تقليدية. وشملت الاقتراحات مرفق البيئة العالمية، والبنك الدولي، والصندوق الأخضر للمناخ، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمصارف الإقليمية، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف مثل اتفاقية بازل واتفاقيات البحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبلدان المانحة الثنائية، والقطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الكبيرة والمحسنون من الأفراد. وقال العديد من المشاركين إن من المهم فهم احتياجات كل مانح لتيسير حصول البلدان المتلقية على الأموال وللتغلب على بعض العقبات التي تواجهها، وكذلك للتعلم من النجاحات.

98- وأشار بعض الممثلين إلى أنه بمجرد جمع هذه المعلومات، يمكن تحليلها للتأكد من أفضل خيار تمويل لكل مشكلة، بل أيضاً للوقوف على النواقص على الصعيد العالمي من حيث الفرص المالية. وعلاوة على ذلك، يمكن التوفيق بين احتياجات فرادى البلدان وأولويات المانحين لزيادة فرص قبول طلبات التمويل. وقد يكون من الممكن أيضاً معرفة ما إذا كان التمويل يسهم فعلاً في حل المشكلة التي خُصص لها.

99- وعلى الرغم من أن أحد الممثلين اعتبر أن المسؤولية الممتدة للمنتج تمثل أداة سياسية لا مورداً تقنياً أو مالياً، أعرب عدة ممثلين آخرين، من بينهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، عن تأييدهم لإدراج المعلومات المتعلقة بهذه الخطط في قواعد البيانات. ووجه أحدهم الانتباه إلى مجموعة المعارف المتاحة ضمن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي الورقات الأكاديمية التي تناولت هذه المسألة، واقترح تجميع هذه المعلومات في وثيقة تحليلية للمساعدة في توفير المعلومات لأعضاء فريق الخبراء.

100- وشدد عدد من الممثلين على ضرورة أن تشمل قائمة الجرد إدارة دورة الحياة بأكملها، بما في ذلك منع إنتاج النفايات وإدارتها والتخلص منها، وتطوير البدائل. وشدد ممثل آخر على أهمية اتباع نهج شامل لمعالجة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة لضمان تناول هذه المسألة من جميع الزوايا وفي جميع مراحل دورة الحياة، لكي لا تتعرق جهود بلد ما بسبب تقاعس بلدان أخرى. وأشار إلى أن وضع صك عالمي ملزم قانوناً يمكن أن يؤدي إلى إنفاذ هذا النهج.

101- وأشار أحد الممثلين إلى اقتراح بأن تدعو الأمانة الدول الأعضاء إلى تقديم المعلومات ذات الصلة المتاحة لها خطياً، مما سيسمح بتجميع قدر كبير من المعلومات على نحو سهل نسبياً. وقد تكون المعلومات التي جُمعت مؤخراً من خلال المبادرات التي تديرها مجموعة العشرين ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، مفيدة كمُدخلات، وإن لم تكن شاملة. ومن شأن هذه الأساليب أن تتيح تجميع قائمة جرد قبل الاجتماع الرابع. وشدد ممثل آخر على ضرورة إعداد تقرير محكم قبل وقت كافٍ من انعقاد الاجتماع الرابع لكي يتاح متسع من الوقت للنظر فيه على النحو المناسب.

102- ومن المسائل الأخرى التي ذكرت فيما يتعلق بالتمويل، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، ضرائب نهاية عمر المعدات الإلكترونية والكهربائية التي تُدفع في البلد المصدّر، الأمر الذي يُصعب مطالبة البلد الذي تنتهي فيه المعدات كنفائيات بذلك المبلغ. ويؤدي انعدام القدرات، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، على تنفيذ تحصيل الضرائب والرسوم والتكاليف والغرامات المتعلقة بالتخلص من النفايات إلى بقاء قدر كبير غير مستغل من الموارد في بعض البلدان.

103- وفيما يتعلق بالموارد أو الآليات التقنية، قال أحد الممثلين إن القطاع الخاص يمثل مورداً تقنياً ضخماً يتمتع بالخبرة في جميع جوانب سلسلة القيمة للمواد البلاستيكية. ووجه الانتباه أيضاً إلى شبكة الحضارة التي تديرها مؤسستا سيكوند ميوز (Second Muse) وسيركوليت كابيتال (Circulate Capital)، وهي شبكة تقدم الدعم لمساعدة المبادرات المتصلة بالبلاستيك في المحيطات لتصبح قابلة للتمويل. وفتت ممثلة أخرى الانتباه إلى العديد من الموارد التقنية الأخرى، مثل المنتجات ومجموعات الأدوات التي تعدها الشراكة العالمية لمعالجة

مشكلة القمامة البحرية، والمبادئ التوجيهية لاتفاقية بازل بشأن النفايات البلاستيكية، والشراكة المعنية بالنفايات البلاستيكية في إطار تلك الاتفاقية. وشددت على فائدة تصنيف الموارد المتاحة المختلفة.

104- وشددت واحدة من الممثلين على الحاجة إلى المساعدة التقنية لمعالجة دورة حياة البلاستيك بأكملها، مع التركيز بوجه خاص على تدابير الوقاية والتدابير التي تتخذ في مرحلة المنشأ بما يتماشى مع التسلسل الهرمي للنفايات. وفيما يتعلق بإدارة النفايات، اقترحت النظر في أفضل الممارسات لإدماج جامعي النفايات وأثر المساعدة التقنية في تقليل التسربات على امتداد النقاط المختلفة لدورة الحياة، ويمكن عرض ذلك على هيئة مصفوفة.

جيم - منهجية تقييم الفعالية

105- وجهت الرئيسة الانتباه، في معرض تقديمها لهذا البند من جدول الأعمال، إلى ولاية فريق الخبراء المتمثلة في تحليل فعالية خيارات وأنشطة الاستجابة الحالية والمحتملة فيما يتعلق بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، على النحو المبين في الفقرة 7 (د) من القرار 6/4.

106- وعرض ممثل الأمانة الوثيقة UNEP/AHEG/2019/3/5. وبعد ذلك أوجز أحد الخبراء الخارجيين منهجية مقترحة لتحليل فعالية خيارات وأنشطة الاستجابة الحالية والمحتملة في سياق المساهمة في التخلص من تصريف القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة في المحيطات على المدى الطويل.

107- وفي المناقشة التي تلت ذلك، طلب عدة ممثلين توضيحاً لما تعنيه الوثيقة عندما تذكر الفعالية، وقال أحد الممثلين إنه يلزم وضع نوع من أنواع المعايير المرجعية. ونصحت ممثلة أخرى المشاركين بالرجوع إلى الإصدار السادس من توقعات البيئة العالمية، الذي تضمن فرعاً عن فعالية السياسات. وأضافت أنه يلزم المزيد من المعلومات عن كمية التفاصيل التي ينبغي أن يتناولها تحليل الفعالية، والتي ينبغي أن تأخذها المنهجية في الاعتبار. وقال الخبير الخارجي إن المنهجيات المفيدة لتقييم الفعالية قد تقمّ شمولية خيارات الاستجابة وإجراءاتها، مثلاً ما إذا كانت تتناول دورة الحياة الكاملة وما إذا كانت خيارات الاستجابة تؤثر على جميع المناطق البيئية والجغرافية.

108- وأشار عدد من الممثلين إلى أن المنهجية المقترحة تتناول مسألة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بدلاً من معالجتها باعتبارها المشكلة العالمية التي تمثلها فعلاً، وفقاً للفقرة 7 (د) من القرار 6/4.

109- وأشار أحد الممثلين إلى نهج دورة الحياة، فقال إنه ينبغي التصدي للمرحلة السابقة لإنتاج النفايات البلاستيكية - بوسائل منها مثلاً معالجة المواد الخام المستخدمة. وتساءل عن أسباب ذكر الوثيقة لمجاري الأثر تحديدًا دون مناطق جغرافية أخرى.

110- وقال أحد الممثلين إنه إذا كان الهدف النهائي هو التقليل من القمامة البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة في المحيط، فإن التحليل معقد للغاية. فمجالات تركيزه كثيرة جداً، والرسم البياني الختامي المصنوع بألوان مختلفة غير واضح وينبغي ربطه بالفعالية.

111- وقالت واحدة من الممثلين إنها تفضل أن تُستخدم عند تناول دورة الحياة، التي تتضمن حالياً ثلاث مراحل، المصطلحات الأكثر شيوعاً مثل "المنشأ" و"المصب". وكذلك أشارت الوثيقة إلى تضييق نطاق التحليل لكي يقتصر على خيارات الاستجابة الموضوعية خصيصاً لمكافحة مشكلة القمامة البحرية، وبالتالي استبعاد العديد من خيارات الاستجابة الممكنة الأخرى، مثل إدارة النفايات، التي تستجيب لقضايا بيئية شاملة لا تنحصر في مسألة القمامة البحرية. وفي العادة تشير كلمة "الامتثال"، المستخدمة في الوثيقة، إلى التزام قانوني، ولكن بالنظر إلى أن الكثير من الإجراءات غير ملزمة قانوناً، يمكن استخدام مصطلح أوسع نطاقاً مثل "التنفيذ" أو "الإبلاغ". وتساءلت عن سبب التركيز الكبير على التمييز بين الإجراءات الملزمة والإجراءات الطوعية، وعن كيفية ارتباط هذا التمييز بالفعالية. وسيكون من المفيد الحصول على معلومات عن التوقيت المقترح للمراحل المختلفة.

112- وقالت الخبيرة الخارجية إن "الامتثال" استُخدم في سياق إطار تقليدي للإبلاغ وجمع المعلومات طوال دورة الحياة. وبالنظر إلى التعليقات التي أدلى بها الفريق، فهي ستستخدم مصطلح "التنفيذ" بدلاً منه. وأضافت أن التمييز بين الإجراءات الملزمة والإجراءات الطوعية هو وسيلة للحصول على صورة عالمية، وليس مقياساً للفعالية.

المناقشات التي دارت في فرق العمل الفرعية غير الرسمية بشأن الجرد ومنهجية تقييم الفعالية

113- في وقت سابق من الجلسة، وفي إطار البند 2 (ج) من جدول الأعمال، تقرر أن يناقش كل من فرقتي العمل غير الرسميتين 1 و 2 البندين الفرعيين 6 (أ) (الجرد) و 6 (ج) (منهجية تقييم الفعالية) معاً. وترد في الفرع سابعاً-ألف من هذا التقرير مناقشات الفرق الفرعية غير الرسمية بشأن البندين الفرعيين والمناقشات التي تلت ذلك في الجلسات العامة.

114- وفي سياق الفعالية، نوقش أيضاً موضوع الشراكات خلال اجتماعات فرق العمل الفرعية. وخلال تلك المناقشات، لوحظ أيضاً أن مسألة الشراكات مسألة شاملة لعدة قطاعات، وهي بالتالي لا تتطلب النظر فيها كموضوع قائم بذاته في الأعمال التحضيرية للدورة الخامسة لجمعية البيئة. وأقر بأن الشراكات ضرورية مع ذلك لتحقيق أهداف فريق الخبراء المخصص وأنه سيكون من المفيد جمع الأمثلة عن الشراكات الناجحة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وإصدار دعوة لتقديم عروض بشأن هذا الموضوع في وقت مناسب للاجتماع الرابع لفريق الخبراء.

115- وفي المناقشة التي تلت ذلك، بعد أن قُدمت إلى الجلسة العامة التعليقات الواردة من الفرق الفرعية بشأن تحليل الفعالية، طُلب إلى الأمانة أن تعد مقترحاً بشأن نسخة مبسطة من التحليل، من أجل التعجيل بالعمل المقرر للفترة الممتدة بين الدورات.

116- ودعت الرئيسة بعد ذلك ممثلاً عن الأمانة إلى تقديم الاقتراح.

117- وشرحت ممثلة الأمانة في عرضها، النهج المبسط المقترح الذي يمنح أعضاء فريق الخبراء فرصة تقديم أمثلة عن نُهج تحليل الفعالية، وقالت إن موجزاً للمعلومات المقدمة سيتاح للاطلاع عليه بحلول كانون الثاني/يناير 2020. وستُجرى بعد ذلك دراسة تجريبية خلال الفترة الممتدة بين الدورات وتقدم النتائج الأولية إلى فريق الخبراء في اجتماعه الرابع لمناقشة أفضل السبل للمضي قدماً. ومثلما اقترح عدد من الممثلين في الاجتماع، ينبغي أن تتاح الفرص أيضاً من أجل تقديم المعلومات المستكملة للتقارير التي قُدمت خلال أول اجتماعين لفريق الخبراء، وكذلك لتقديم خيارات الاستجابة المحتملة التي سيُطلب من الأمانة أن تجمعها في وثيقة للاجتماع الرابع.

118- وقالت واحدة من الممثلين إنها وإن كانت تقدر الجهود المبذولة للتبسيط، فالصيغة الناتجة لا تبين منهجية التحليل. وقالت إن وفدها قد فهم أنه خلال الفترة الممتدة بين الدورات ستدعى الدول الأعضاء إلى استعراض منهجية منقحة استناداً إلى تجارب المشاركين الآخرين، وستناقش تلك المنهجية بعد ذلك في الاجتماع الرابع لفريق الخبراء للتحقق من سلامتها العلمية. وشددت بتأييد من ممثل آخر على أن يستفاد من عملية الجرد في التحليل، لكفالة تنفيذ ولاية فريق الخبراء. ولدى إعداد التحليل، ينبغي للأمانة أيضاً أن تأخذ في الاعتبار التعليقات التي أثرت في الاجتماع الثالث، وأن تنظر في منهجيات تحليل الفعالية القائمة، وأن تتشاور مع الدول الأعضاء في الفترة الممتدة بين الدورات، وأن تجري دراسات تجريبية باستخدام المنهجية المستكملة، وأن تتيح جميع الوثائق ذات الصلة قبل انعقاد الاجتماع الرابع بستة أسابيع على الأقل.

119- وقال ممثل آخر إن الهدف الشامل لتحليل الفعالية هو قياس التقدم المحرز في العمل على تحقيق الأهداف العالمية. ومن شأن اقتراح الأمانة أن يحدد أوجه التداخل والثغرات، وهو يمثل بالتالي خطوة أولى جيدة، على الرغم من أن العملية ستتطلب تنقيحاً.

120- وردت الرئيسة على التعليقات، فأكدت أن الدول الأعضاء ستُدعى إلى تقديم أمثلة على تحليلات الفعالية.

121- وقال أحد الممثلين إن تحليل الفعالية أمر حيوي للعمل الذي سينفذ في المستقبل. وسيكون من المهم أيضاً أن تؤدي اللجنة الاستشارية العلمية دوراً في ذلك. وأعرب عن تأييده لإجراء دراسة تجريبية خلال الفترة الممتدة بين الدورات لتجنب أي تأخير في عمل فريق الخبراء، وإن كان من الضروري أن تُجرى بعض المناقشات بشأن المنهجيات، وكذلك ينبغي أن يتضمن التحليل مؤشرات أو أطراً.

122- وقالت الرئيسة إن المنهجية ستُجرب على أساس الإسهامات الواردة في الفترة الممتدة بين الدورات وتُعرض على الاجتماع الرابع لفريق الخبراء، وستليها مرحلة ثانية من التماس الإسهامات بعد إدخال التحسينات الإضافية الممكنة.

123- وقال أحد الممثلين إنه لا يمكن أبداً تحقيق منهجية مثالية، وبالنظر إلى تعقيد العملية، ستكون اللجنة الاستشارية العلمية مهياً جيداً للمساهمة باقتراح بشأن هذه المسألة.

124- وتحدث ممثل للمجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة، وذكر المشاركين بما أنجز بالفعل عملاً بالطلب الوارد في الفقرة 21 من قرار جمعية البيئة 11/2، لإجراء تقييم لفعالية استراتيجيات وتُهج الإدارة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة لمكافحة النفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، مع الأخذ في الاعتبار الأطر التنظيمية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة وتحديد الثغرات المحتملة والخيارات المتاحة للتصدي لها، بما في ذلك عن طريق التعاون والتنسيق الإقليميين. وعُرض تقرير عن ذلك التقييم (UNEA/3/INF/5) على جمعية البيئة في دورتها الثالثة.

125- واقترحت الرئيسة الإشارة إلى الولاية الواردة في القرار 11/2 باعتبارها أساساً لأي تقييم جديد للفعالية.

دال- اللجنة الاستشارية العلمية

126- عرضت الرئيسة هذا البند، وأشارت إلى أن جمعية الأمم المتحدة للبيئة طلبت في الفقرة 2 من قرارها 6/4 إلى المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تعزز المعارف العلمية والتكنولوجية فيما يتعلق بالقمامة البحرية، بما في ذلك القمامة البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. واستجابةً لذلك، شكلت المديرية التنفيذية لجنة استشارية علمية تتألف من خبراء علميين لتوجيه وإرشاد التقييم الذي يجري إعداده عملاً بالفقرة الفرعية 2 (ب) من القرار. وعلى الرغم من وجود صلات بين أنشطة فريق الخبراء وأنشطة اللجنة الاستشارية العلمية، فإن هذه الأخيرة تعمل تحت إشراف المديرية التنفيذية، لا في إطار ولاية فريق الخبراء.

127- وأشار ممثل للأمانة، في معرض تقديمه للوثيقة UNEP/AHEG/2019/3/INF/6، إلى أن التقييم سيستند إلى تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2016 الصادر بعنوان الحطام البلاستيكي البحري والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة: الدروس والبحوث العالمية الرامية إلى حفز العمل وتوجيه التغيير في السياسات العامة. وخلال التقييم، ستنتظر اللجنة الاستشارية العلمية في نتائج عملية الجرد التي يجريها فريق الخبراء وعمله بشأن الموارد والآليات المالية والتقنية.

128- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشار أحد الممثلين إلى أهمية التقييم، لا سيما بالنظر إلى عدم توافر البيانات العلمية عن ماهية المواد البلاستيكية التي ينتهي بها المطاف في المحيطات والمسارات التي تسلكها. وبدون هذه المعلومات، من الصعب تحديد أفضل منهجية لمنع التلوث البلاستيكي البحري. ومن شأن تحديث التقييم في الاجتماع الرابع لفريق الخبراء أن يفيد في إرشاد عمل الفريق في المستقبل. ولتجنب الازدواجية في العمل، يفضل أن تتناول اللجنة الاستشارية العلمية مسائل الرصد وتحليل الأثر، وغير ذلك من مهام العمل العلمي، بدلاً من أن تشكل تلك الأعمال جزءاً من عمل فريق الخبراء فيما يتعلق بالجرد.

129- وقالت ممثلة أخرى إنه على الرغم من أن المعرفة بمصادر القمامة البحرية ومساراتها وآثارها لا تزال غير كاملة، فقد أُجريت كمية هائلة من البحوث وُجِع الكثير من البيانات منذ نشر تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2016. وأضافت أن تقرير عام 2016 جاء بفائدة كبيرة في توجيه عملية وضع السياسات على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية، ومن شأن التقييم الذي يجري إعداده حالياً أن يزود فريق الخبراء بمعلومات أفضل على تلك الصعد. ومن المفيد للغاية أن يطلع فريق الخبراء على عمل اللجنة الاستشارية العلمية. واقترحت أن يرحب فريق الخبراء بتحديث تُقدّمه اللجنة الاستشارية العلمية.

ثامناً - مسائل أخرى

- 130- دعت الرئيسة الممثلين إلى إثارة أي مسائل أخرى.
- 131- وطلب أحد الممثلين نشر معلومات الاتصال على جميع المشاركين في الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المخصص لتيسير الاتصال بين الممثلين وتعزيز العلاقات بين الدول والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة.
- 132- وأعرب بعض الممثلين عن تفضيلهم لعقد اجتماعين إضافيين لفريق الخبراء قبل الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، مشددين على الحجم الكبير للعمل المتبقي. غير أن البعض الآخر أيد عقد اجتماع واحد، وحدد أحدهم عبء العمل الكبير بوصفه سبباً لعقد اجتماع واحد، من أجل كفاية إمكانية التنفيذ الدقيق للعمل المقرر لما بين الدورات، وضمان إتاحة وثائق الاجتماع في الوقت المحدد ووجود متسع كاف من الوقت لكي يستعرضها الممثلون. وفي نهاية المطاف تقرر عقد اجتماعين، وأنه بغض النظر عن عدد الاجتماعات التي تُعقد لاحقاً ومدة كل منها، لا بد من استخدام وقت الاجتماع استخداماً جيداً والتركيز على ولاية الفريق.
- 133- وقدم كل من بيرو ورواندا عرضاً لاستضافة اجتماعات مقبلة. واحتفظت أنتيغوا وبربودا بالحق في تقديم عروض لاستضافة اجتماعات في المستقبل. وتقرر أن يبيت المكتب، بالتشاور مع الأمانة، في مكان الاجتماعات اللاحقة ومدتها ومواعيدها، مع مراعاة آراء الممثلين وتوقيت اجتماعات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى.

تاسعاً - تحديد الخيارات في سياق الإعداد للدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

- 134- دعت الرئيسة المشاركين إلى النظر في مشروع الوثيقة الختامية، الذي أُتيح للاطلاع كورقة غرفة اجتماعات، وأوجزت فيها المناقشات الرئيسية والإسهامات التي وردت من الجلسة العامة، وذلك بهدف التحضير للاجتماعات اللاحقة لفريق الخبراء.
- 135- وبعد مناقشة اقترح فيها إدخال عدد من التغييرات على النص ونوقشت فيها تلك التغييرات، تقرر أن تُرفق الوثيقة الختامية بهذا التقرير.

عاشراً - اختتام الاجتماع

- 136- عقب تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلنت الرئيسة اختتام الاجتماع في الساعة 17:30 من يوم الجمعة، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بمكافحة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة

ألف-

الوثيقة الختامية للاجتماع الثالث لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بمكافحة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة

1- اجتمع فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بمكافحة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة في بانكوك في الفترة من 18 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وتوجز هذه الوثيقة الختامية المناقشات الرئيسية التي دارت في الاجتماع، استناداً إلى الإسهامات الواردة من المشاركين خلال الجلسة العامة وعملاً بجدول الأعمال الذي اعتمد في اليوم الأول من الاجتماع، وبوجه خاص للاسترشاد بها في أعمال فريق الخبراء في عام 2020.

2- ورأى فريق الخبراء أنه يفضل أن يُعقد الاجتماع الرابع في أيار/مايو 2020؛ ويفضل أن يُعقد الاجتماع الخامس في تشرين الثاني/نوفمبر 2020؛ وسيُعقد الاجتماعان المقبلان في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، ما لم تتلق الأمانة، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، عروضاً رسمية من الدول الأعضاء لاستضافة أحدهما.

3- وعهد فريق الخبراء إلى مكتبه بالبت في مواعدي ومكاني انعقاد اجتماعيه المقبلين، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، على أن يتم ذلك في موعد أقصاه 31 كانون الثاني/يناير 2020.

4- ويهدف الاستفاداة الكاملة من فترة ما بين الدورات في العملية المقبلة، أبرز فريق الخبراء بوجه خاص التوجيهات العامة التالية:

- تُبَيِّن ولاية فريق الخبراء في نص الفقرة 7 من القرار 6/4 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة وفي الفقرة 10 من قرار جمعية البيئة 7/3.
- وتظل الفقرات الأخرى الواردة في القرارين 6/4 و7/3، فضلاً عن القرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن جمعية البيئة، مثل القرارين 6/1 و11/2، ذات صلة بإرشاد عمل فريق الخبراء.
- وينبغي أن تستند المداورات المقبلة إلى العمل الذي أنجز بالفعل خلال الاجتماعات السابقة لفريق الخبراء.

باء- توجيهات إلى أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الأعمال التحضيرية للاجتماع الرابع لفريق الخبراء

1- الجرد (الفقرة 7 أ) من قرار جمعية البيئة 6/4

5- طلب فريق الخبراء إلى الأمانة ما يلي:

- النظر في الأعمال ذات الصلة التي ينجزها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فضلاً عن الأعمال الأخرى ذات الصلة، مثل المعلومات المقدمة كجزء من الدراسات التي أجرتها، على سبيل المثال، مجموعة العشرين، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرامج البحار الإقليمية واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛
- الدعوة إلى تقديم إسهامات طوعية لعملية الجرد عن طريق أداة الاستقصاء أو بواسطة إسهامات أخرى؛ ولا يلزم أن تكون هذه الإسهامات شاملة ويمكن أن تتناول أي نشاط يعتبره المجيبون ذا صلة؛
- تسجيل طائفة واسعة من الأنشطة، مع الإقرار بأن هذه العملية لن تكون شاملة؛

- تقديم التوجيه لعملية تقديم الإسهامات وتقديم الدعم حسب الحاجة.

2- الموارد والآليات المالية والتقنية (الفقرة 7 (ب) من قرار جمعية البيئة 6/4)

6- طلب فريق الخبراء إلى الأمانة أن تصدر تقريراً واحداً يتناول هذين الجانبين ويقوم أيضاً بما يلي:

- النظر في الأعمال الموجودة حالياً، مثل تلك التي أنجزتها اتفاقية بازل وشركتها المعنية بالنفايات البلاستيكية، والشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وتحالف الكومنولث للمحيطات النظيفة؛
- جمع المعلومات من المصادر القائمة والنظر في موارد وآليات التمويل، مثل الجهات المانحة الثنائية والمساعدة الإنمائية التي تُقدّم عن طريق الهيئات المتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف)، ومرفق البيئة العالمية، وغيرها من المصادر ذات الصلة، بما في ذلك المصادر الوطنية، فضلاً عن المعلومات الواردة من القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الربحية وغير الربحية، والمؤسسات، وأسواق رأس المال وما إلى ذلك؛
- تشجيع فهم أفضل للحالة الراهنة للموارد والآليات التقنية والمالية، بما في ذلك نهج دورة الحياة، فضلاً عن تدفقات التمويل بين الجهات المانحة/المؤسسات المالية الرئيسية والجهات المتلقية على الصعيدين الإقليمي والوطني، بما في ذلك ما يتعلق بالتحديات والحواجز؛
- دراسة الفرص الجديدة التي تتاح عن طريق التمويل الابتكاري، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط، وغير ذلك من النهج^(1*)، بهدف تحديد سبل تعزيز التعاون؛
- جمع المعلومات عن الموارد التقنية الموجودة حالياً والبدائل والآليات السليمة بيئياً، وتناول جوانب دورة الحياة الكاملة للقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، مع مراعاة المعلومات الواردة من القطاعين العام والخاص على السواء، وكذلك المجتمع المدني؛
- أخذ مسارات العمل الأخرى، ولا سيما عملية الجرد، في الاعتبار.

3- الشراكات (الفقرة 7 (ج) من قرار جمعية البيئة 6/4)

7- طلب فريق الخبراء إلى الأمانة ما يلي:

- مواصلة النظر في الشراكات بوصفها مسألة شاملة لعدة قطاعات؛
- تقديم دراسات الحالة الفردية وأمثلة من الشراكات ذات الصلة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات بين القطاع العام والمجتمع المدني.

4- الفعالية (الفقرة 7 (د) من قرار جمعية البيئة 6/4)

8- طلب فريق الخبراء إلى الأمانة ما يلي:

- كفاءة استخدام نتائج استقصاء الجرد في تحليل الفعالية؛
- مراعاة التعليقات التي وردت خلال الاجتماع الثالث لفريق الخبراء بشأن المنهجية المقترحة في الوثيقة UNEP/AHEG/2019/3/5؛

(1) خلال الاجتماع، أشار بعض المشاركين إلى نهج تتبع على الصعيدين الوطني والإقليمي، مثل المسؤولية الممتدة للمنتج ومبدأ "تغريم الملوث".

- النظر في الأعمال الموجودة التي أُنجِزت فيما يتعلق بمنهجيات تحليل الفعالية؛
 - التشاور مع الدول الأعضاء في الفترة الممتدة بين الدورات بشأن وضع منهجية منقحة؛
 - إتاحة المنهجية المستكملة للاطلاع قبل 6 أسابيع من الاجتماع الرابع لفريق الخبراء؛
 - إجراء عدد قليل من الدراسات التجريبية عن طريق تطبيق المنهجية المستكملة وإتاحتها للاطلاع قبل الاجتماع الرابع لفريق الخبراء؛
 - دعوة اللجنة الاستشارية العلمية إلى إبداء المشورة بشأن الأساليب المنهجية المتعلقة بالفعالية.
-